



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- جامعة محمد بوضياف - المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم: العلوم التجارية.

عنوان المذكرة:

أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2022)

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في تخصص: مالية وتجارة دولية.

إشراف الأستاذ:

أ. د مصطفى قريد

إعداد الطلبة :

- لعلاوي نور الدين.

- قاسمي رابح.

لجنة المناقشة:

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | الصفة |
|--------------|----------------|--------------|
| موسى حجاب | أستاذ دكتور | رئيسا |
| مصطفى قريد | أستاذ دكتور | مشرفا ومقررا |
| روازقي محمد | أستاذ دكتور | ممتحنا |

السنة الجامعية: 2024/2023



شكر وتقدير

الحمد والشكر لله حمدا يليق بجلال قدره وعظيم سلطانه على إتمام هذا العمل المتواضع , ثم الشكر والعرفان وبأصدق معان التقدير والاحترام إلى نعم الموجه والمشرف أستاذنا الفاضل " قريد مصطفى" عن توجيهاته ونصائحه وإشرافه على خطوات هذه الدراسة.
نقول لك بوركنت ودمت ذخرا وفخرا.

وشكرا وتقديرا إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين استقبلوا دراستنا واشرفوا على تصويبها .

كما لا ننسى موظفي إدارة قسم العلوم التجارية لجامعة المسيلة من أساتذة و إداريين لما بذلوه من جهد صادق وأداء متميز بكل حرص وعناية على

إنجاح الموسم الدراسي 2024/2023

ونتوجه بالشكر الجزيل لهم جميعا, بل إن كلمة شكرا لا تكفي, لذا نسأل الله تعالى أن يثيبهم جميعا بجزيل منه وكرمه, ويبارك لهم في صحتهم ومالهم وإيمانهم ويرزقهم سعادة الدارين.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساهم معنا في انجاز هذه المذكرة وكل الأصدقاء والأقارب .



الجانب المنهجي



1. المقدمة

يعد سعر الصرف من أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تعكس قوة وجودة الأداء الاقتصادي للدول، وهو بمثابة العمود الفقري الذي تعتمد عليه اقتصاديات الدول سواء كانت متقدمة أم نامية، لذلك تسعى الدول جاهدة إلى وضع سياسات تضمن استقرار سعر صرف عملاتها، لأن استقراره يعكس تقدم واستقرار الاقتصاد الوطني ويجنب التقلبات الحادة في العملات، هذا الأمر يكتسب أهمية خاصة في الدول النامية التي تعتمد اقتصادياتها بشكل كبير على الانفتاح الدولي، مما يجعلها أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية والتي تؤثر بدورها على الاستقرار الداخلي.

يرى بعض الاقتصاديين أن تقلبات سعر الصرف يمكن أن تؤثر على التجارة بشكل إيجابي أو سلبي، وذلك بناءً على السلوك النفسي للمصدرين والمستوردين، حيث تلعب درجة المخاطر دوراً رئيسياً في هذا السياق، فتقلبات سعر الصرف تعني المخاطر المرتبطة بالتغيرات غير المتوقعة في قيمته، وتعتبر هذه التقلبات مصدراً رئيسياً للمخاطر التي تؤثر على حجم التجارة الدولية وميزان المدفوعات.

الاهتمام بهذا الموضوع يعود إلى أن تقلبات سعر الصرف غير المتحكم بها تحمل مخاطر كبيرة على معاملات المصدرين والموردين في الأسواق المحلية والدولية، مما يؤثر سلباً على العمليات الدولية ويؤدي إلى اختلالات في موازين المدفوعات في الدول الصناعية والنامية على حد سواء. لذلك، تتجه الدول إلى إعادة النظر في سياسات سعر الصرف كوسيلة فعالة لتحقيق التوازن الخارجي بدلاً من اللجوء إلى الوسائل التقليدية مثل فرض القيود على الواردات وتشجيع الصادرات.

من الضروري تناول العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات بالتفصيل نظراً لأهمية هذين المتغيرين، فاستقرار سعر الصرف يعتبر حلقة الوصل الرئيسية بين الاقتصاديات المختلفة وأداة مباشرة لتوجيه معاملات الدولة الخارجية لتحقيق التوازن المطلوب، ثم ان سعر الصرف القوي يعكس متانة القاعدة الاقتصادية للدولة وكفاءة سياساتها المالية والنقدية، بالإضافة إلى قدرتها على الاستجابة للصدمات الخارجية.

في هذه الدراسة، نحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

- ما مدى تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد ميزان المدفوعات؟

ولتوضيح جوانب الدراسة ودعمها نظرياً، نطرح التساؤلات التالية:

- ما هو ميزان المدفوعات وما هي مكوناته؟
- ما هي آثار تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)؟.
- هل يبدي ميزان المدفوعات استجابة مقبولة لتغيرات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)؟.

2. فرضيات الدراسة:

- تشمل أنظمة سعر الصرف: نظام سعر الصرف الثابت، نظام الصرف العائم أو الحر، ونظام سعر الصرف المدار العائم، وتحدد بعدة عوامل مثل الربط بالذهب وسلة العملات الأجنبية.
- ميزان المدفوعات هو سجل إحصائي لكل المعاملات التجارية والمالية والنقدية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة، ويتكون من جانب دائن وجانب مدين.
- يؤثر تقلب سعر الصرف على ميزان المدفوعات بعلاقة طردية، مما يؤدي إما إلى فائض أو عجز يؤثر على قيمة العملة المحلية.
- يبدي ميزان المدفوعات ومكوناته استجابة مقبولة للتغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات العالمية خلال الفترة 2000-2022.

3. مبررات اختيار الموضوع : هناك جملة من الأسباب جعلتنا نخوض في هذا

الموضوع، يمكن إيجازها في:

أ. الأسباب الذاتية:

- الموضوع يندرج في إطار التخصص.

الاطار المنهجي للدراسة

- الرغبة في فهم الموضوع بشكل أعمق.

ب. الأسباب الموضوعية:

- الموضوع حيوي ومهم خاصة في الحالة الاقتصادية الحالية للجزائر.
 - الرغبة في إثراء و تدعيم الرصيد المعرفي والمكتبي.
4. **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في فهم علاقة تقلبات أسعار الصرف بتطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر، وإبراز أهم المراحل التي مر بها تسعير الدينار الجزائري وسياسات الصرف، وتطور الأرصدة في ميزان المدفوعات للفترة (2000-2022).

5. الإجراءات المنهجية للدراسة.

• مجال الدراسة

يعتبر مجال الدراسة خطوة أساسية في البناء المنهجي لأي دراسة علمية كونه يساعد على قياس وتحقيق المعارف النظرية في الميدان وقد اتفق العديد من مستعملي مناهج البحث أن لكل دراسة ثلاثة حدود رئيسية وهي المجال الجغرافي والمجال البشري والمجال الزمني.

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على المعطيات المالية من الاقتصاد الجزائري.

الحدود الموضوعية: دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري.

الحدود الزمنية: الفترة الممتدة بين 2000 و2022.

6. منهج الدراسة.

يتكون المنهج من مجموعة من التقنيات و الطرق الملائمة و المنظمة و التي ترسم المسار الصحيح الذي ينبغي أن يلتزم به الباحث حتى يتمكن من الإجابة بموضوعية عن التساؤلات المطروحة في الإشكالية و الوصول إلى نتائج دقيقة".¹

وسيمت خلال هذا البحث تطبيق المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة للمنهج الكمي (القياسي)، فالمنهج الوصفي ملائم لتحديد الإطار النظري للدراسة و تحضير المفاهيم و المداخل التي يحتاج

¹ الفوال صلاح مصطفى ، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ، مكتبة الغريب ، القاهرة، 1983، ص 6

الاطار المنهجي للدراسة

إليها في الدراسة الميدانية (حالات واقعية)، و هذا المنهج يهدف إلى الحصول على المعطيات والبيانات عن ظاهرة ما، ثم تفسيرها وتحليلها واستخلاص النتائج لإثبات صحة الفرضيات أو تفنيدها، وإبداء توصيات واقتراحات بشأن تلك الظاهرة، أما المنهج الكمي فهو الأنسب لإسقاط دراستنا على أرض الواقع.

7. تقسيم البحث:

قسّمنا هذه الدراسة لجانبين الأول نظري والثاني تطبيقي، حيث تناول الجانب النظري الإطار الفكري والمفاهيمي لسعر الصرف وميزان المدفوعات من خلال الفصل الأول الذي تناول مبحثين المبحث الأول الذي يتناول ماهية سعر الصرف والمبحث الثاني الذي يتناول ميزان المدفوعات،

أما الفصل الثاني تناول تطور سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر لفترة الدراسة.

أما الجانب التطبيقي فتناولنا فيه اثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري من خلال تطرقنا في المبحث الأول لسياسة سعر الصرف في الجزائر وميزان مدفوعاتها وفي المبحث الثاني اثر سياسات سعر الصرف المطبقة على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة، لنصل في الأخير إلى خاتمة الدراسة التي احتوت نتائج الدراسة، اختبار الفرضيات، الاقتراحات والتوصيات.



المبحث الأول: مفهوم سعر الصرف وأنواعه.

واحدة من أهم المشكلات الاقتصادية الناتجة عن العلاقات الاقتصادية الدولية بين الاقتصاد الوطني وأنظمة الاقتصاد العالمية، هي تلك المتعلقة بالعلاقة بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية، والمعروفة باسم "مشكلة سعر الصرف".

بما أنه لا توجد عملية دولية موحدة يتفق عليها جميع الدول، وبما أن لكل دولة عملتها النقدية الخاصة التي تُعبر عن قيمة السلع والخدمات بها، فإن المشكلة تنشأ عند الرغبة في مقارنة أسعار البضائع والخدمات بين دولتين مختلفتين.

لذلك فإن المبادلات التجارية الدولية تتطلب دائماً إجراء مقارنة بين عملات البلدان المتبادلة. وهذه المقارنة بين العملات هي جوهر عملية الصرف الأجنبي، بمعنى آخر، سعر الصرف هو المعدل الذي يتم به تبادل العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في البلد والعالم الخارجي.¹

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف أنواعه

يعد أبسط مفهوم لسعر الصرف أنه عبارة عن مبادلة عملة دولة ما بعملة دولة أخرى أو هو الشبه التي يتم على أساسها مبادلة عملة دولة ما بعملة، دولة أخرى، حيث أنه في غياب عملة وحيدة تستخدم كوسيلة دفع دولية أصبح من الضروري اللجوء إلى المقارنة التي تعتبر جوهر عملية صرف العملات.

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف

سعر الصرف هو نسبة مبادلة عملتين بحيث تعبر إحدى العملتين بمثابة سلعة والعملية الأخرى ثمنها لها، وبهذا المعنى يعبر سعر الصرف عن قيمة ما تساويه الوحدة الواحدة من العملة الوطنية مقومة في شكل وحدات من العملة الأجنبية.²

يعرف سعر الصرف عادة بأنه سعر العملات الأجنبية مقوماً بوحدات من العملة المحلية أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

¹ - ينظر: محمد خليل برغي وعلي حافظ منصور، العلاقات الاقتصادية الدولية، اقتصاديات التجارة الدولية، القاهرة مصر، 2003، ص 54.

² - ولد مولاي الشريف إدريس، آثار سياسات أسعار الصرف على الميزان التجاري، رسالة ماجستير في علوم التسير، فرع مالية، المدرسة العليا للتجارة، 1996-1997، ص 6.

الاطار النظري للدراسة

عملية الصرف هي شراء وبيع العملات الأجنبية لتسوية المدفوعات في بلد آخر. سعر الصرف هو عدد الوحدات من العملات الأجنبية التي تعادل الوحدة الواحدة من العملة الوطنية، وهذا ما يسمى بالتسعيرة غير المؤكدة، هناك نوعان من أساليب الصرف:

الصرف اليدوي المباشر: حيث تتم المبادلة بين وحدات من النقد الوطني مقابل وحدات من النقد الأجنبي بشكل مباشر بين الصراف والمشتري.

الصرف المحسوب (غير المباشر): حيث تتم المبادلة عبر أوراق محسوبة على الخارج، والحوالات المصرفية، والأوراق المالية المقومة بالعملة الصعبة.

على الرغم من أن هناك تعريفان لسعر الصرف، إلا أن معظم الاقتصاديين يفضلون التعريف الذي ينظر إلى العملات الأجنبية كسلع يحدد سعرها بوحدة من النقد الوطني.¹

ويلاحظ أن الصرف اليدوي نسبة استعمله ضئيلة إذا ما قورنت بالصرف المحسوب.

الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف

في الواقع العملي، سعر الصرف بين عملة دولة معينة وعملة أخرى لا يحدد فقط من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها، بل هناك اعتبارات أخرى متعددة تؤثر على صياغة سعر الصرف وتجعله أكثر تعقيداً وتنوعاً من مجرد التسعيرة المعلنة.

فالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في كل دولة تلعب دوراً في تحديد قيمة عملتها مقابل العملات الأخرى، كما أن قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي تؤثر بشكل كبير على مستوى سعر الصرف وتغييراته، وبالتالي لا يمكن الحكم على قيمة عملة دولة ما بناءً على التسعيرات المنشورة فقط، بل يجب النظر في مجموعة من العوامل المعقدة التي تشكل سعر الصرف الحقيقي في السوق.

أولاً: سعر الصرف الاسمي.

هو مقياس لعملة إحدى البلدان والتي يمكن استبدالها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما وفقاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف وفي لحظة زمنية معينة،

¹ - شمعون شمعون، البورصة (البورصة في الجزائر)، أطلس للنشر، الطبعة الأولى، الجزائر، 1993، ص 139.

الإطار النظري للدراسة

ولهذا يمكن أن نقول أن سعر الصرف يتغير تبعاً لتغير ظروف العرض والطلب وبدلالة نظام الصرف المعتمد في الدولة.¹

ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف وفي لحظة زمنية معينة، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً لتغير العرض والطلب أو بدلالة النظام المصرفي المعتمد وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى:

• سعر الصرف الرسم وسعر الصرف الموازي وهو المعمول به في السوق الموازية أي يمكن أن يأخذ سعر.

• الصرف الإسمي عدة قيم لعملة واحدة وفي بلد واحد وفي لحظة واحدة.²

ثانياً: سعر الصرف الحقيقي.³

إن الشخص أو الشركة التي ترغب في شراء عملة أخرى تركز على ما يمكنها أن تشتريه بها، وهنا نصل إلى ما يعرف بسعر الصرف الحقيقي، فهو يبين لنا كيف نستطيع أن نقيم قيمة سلعة في بلد معين مقارنة بقيمة سلعة أخرى في بلد ثاني، وبمعنى آخر يبين لنا عدد الوحدات اللازمة من السلعة الأجنبية من أجل شراء وحدة واحدة من السلعة المحلية، وبالتالي فهو يعكس لنا القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، والمعادلة التالية تبين لنا كيفية تحديد سعر الصرف الحقيقي:⁴

$$Er = ep/p^*$$

Er : سعر الصرف الحقيقي.

e : سعر الصرف الاسمي.

¹ - هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر، مذكرة

ماجستير مالية دولية، كلية، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص 27

² - محمد يوبي، قياس أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، دراسة قياسية تحليلية لفترة (2000-2014)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص:

تقنيات كمية مطبقة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2015-2016، ص 21

³ - محمد زراقة، أثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر، -

مذكرة ماجستير اقتصاد قياسي، بنكي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 1990-2014

⁴ - الطيب فراج، رشيد يوسف، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية للفترة

1990-2017، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 11، العدد 01، 2022، ص 47

الاطار النظري للدراسة

P : سعر السلعة بالعملة المحلية.

P* : سعر السلعة بالعملة الأجنبية.

وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي يعكس لنا الفرق بين القوة الشرائية في البلد الأصل، والقوة الشرائية في البلد الأجنبي.

سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي × (مؤشر الأسعار المحلية / مؤشر الأسعار الأجنبية)

إن سعر الصرف الحقيقي يعبر عن مدى تغير القوة الشرائية المرجعية للعملة نسبة إلى فترة تسمح بقياس تأثير الأسعار على ميزان المدفوعات ومعرفة القدرة التنافسية للدولة¹.

ثالثاً: سعر الصرف الفعلي.

يعبر هذا السعر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لعدة عملات أخرى².

يعتبر هذا السعر المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، فمن شأن قياس سعر الصرف الفعلي أن يسمح بمتابعة تطور القدرة التنافسية السعرية للاقتصاد الوطني وهو أمر مهم للغاية بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين وصناع القرار³.

رابعاً: سعر الصرف الفعلي الحقيقي -التوازني-

سعر الصرف التوازني هو ذلك السعر الذي يوافق بين الكميات المطلوبة والمعروضة من الصرف الأجنبي، فسعر الصرف هو ذلك الذي يؤدي من خلال فترة من الزمن إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

بصفة عامة يتحدد سعر الصرف الأجنبي بتقاطع منحى الطلب في السوق على السلع الأجنبية مع منحى العرض، ويرتفع الطلب على الصرف الأجنبي أساساً خلال استيراد السلع

¹ - برغي محمد خليل وعلي حافظ، المرجع السابق، ص 140.

² - الطيب فراج ، رشيد يوسفى ، المرجع السابق، ص 67.

³ - مسعود محيطنة، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، ب.د، 2013، ص 73

والخدمات من الخارج وتقديم الاستثمارات والقروض الأجنبية ويرتفع عرض الصرف الأجنبي خلال تصدير السلع والخدمات والحصول على القروض والاستثمارات الأجنبية.

المطلب الثاني: أنواع أنظمة سعر الصرف.

الفرع الأول: نظام أسعار الصرف الثابتة - قاعدة الذهب -.

ساد نظام سعر الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب خلال القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين، وتتمثل قواعد هذا النظام فيما يلي¹:

- يحدد كل بلد وزناً معيناً وثابتاً لعملة الذهب.
- الحرية في استبدال العملة بالذهب بلا قيد ولا شرط للمعدل الثابت.
- حرية تصدير واستيراد الذهب.

في ظل هذه القاعدة فإن السلطات النقدية هي التي تقوم بتحديد سعر التعادل لسعر الصرف وذلك على أساس الطلب والعرض، إلا أنه قد يحدث تغيير في السعر لظن في حدود ضيقة * بحيث أن سعر الصرف لا يمكنه أن يرتفع أو أن ينخفض بالنسبة للعملة أكثر من نفقات نقل الذهب إلى الخارج.

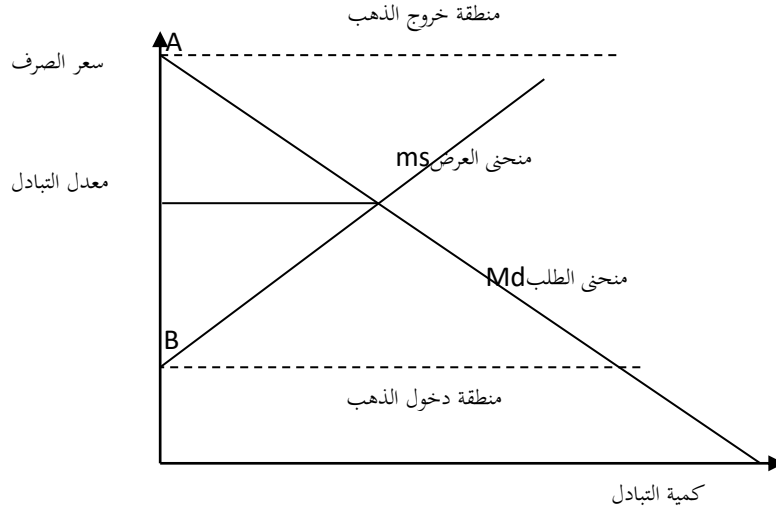
تتدخل السلطة النقدية بوسائل معينة لإعادة سعر التعادل وذلك بعملية التحكيم بين العملات أي من السوق الرخيصة وبيعها في السوق الأخرى أو عن طريق استيراد وتصدير الذهب. يقضي بثبات سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وعليه فإنه حتى لو زادت واردات الدولة (من سلع وخدمات ورؤوس أموال) من الدول الأخرى عن صادراتها، فلن يترتب على ذلك تغيير في سعر الصرف في المدى القصير، وخلال تلك الفترة يقوم البنك المركزي بشراء العملة المحلية مقابل بيع عملات أجنبية، أي يقوم بطرح المزيد من العملات الأجنبية وذلك من رصيد الاحتياطي المتوفر لديه من تلك العملات².

¹ - سامي عفيفي حاتم، تجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية، 1993، ص46.

² - منير ابراهيم هندي، إدارة المخاطر الهندسية المالية باستخدام التوريق والمشتقات، الجزء الثاني، دون طبعة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2014، ص 308.

الإطار النظري للدراسة

الشكل رقم (01): الكمية المعروضة والمطلوبة من العملات الأجنبية



المصدر: شمعون خليل شمعون، البورصة، الأطلس للنشر،

الشرح:

A: نقطة خروج الذهب * الحد الأعلى * = معدل التبادل + نفقات نقل الذهب.

B: نقطة دخول الذهب * الحد الأدنى * = معدل التبادل - نفقات نقل الذهب.

في ظل هذا النظام أي نظام سعر الصرف الثابت ليس المقصود بثبات سعر الصرف المطلق، إنما الاستقرار الذي يعني أن التغير في سعر الصرف لا يتجاوز الحدود الموضوعية للتصدير واستيراد الذهب.

هذا النظام هو نظام رابط للعملة المحلية بالعملة الأجنبية بحيث يبقى سعر الصرف لهذه العملية ثابت إذا ما بقي سعر العملة التي حدد على أساسها ثابت، وفي هذا النظام تحاول السلطات النقدية إبقاء سعر الصرف في نظام محدد¹.

ويكون نظام سعر الصرف الثابت حسب الأشكال التالية:²

أ: إما عملة واحدة: تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملياتها إلى تلك العملة دون إحداث تغير، إلا في بعض الحالات كما هو حال الفرنك الإفريقي سابقا مع الفرنك الفرنسي.

¹ - شمعون خليل شمعون، البورصة، الأطلس للنشر الجزائر، 1991، ص 141.

² - عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكمية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 115-116.

الإطار النظري للدراسة

ب: إما سلة عملات: حيث يتم اختيار العملات في الغالب انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة.

ج: ضمن هوامش محددة : في هذا النظام يتم المحافظة على ثبات قيمة العملة مع وجود هوامش معينة يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف.

أولا: مزايا نظام سعر الصرف الثابت.

إذا اتسم بالاستمرارية فإنه يساعد الفعاليات الاقتصادية على التخطيط والتسعير وبالتالي يساعد على تطوير الاستثمارات والتجارة الدولية، بالإضافة الى انه:

- يضع سعر الصرف الثابت قيود أو محددات على السياسة النقدية الداخلية.

- سعر الصرف يكون مفيدا إذا عرف بالضبط ما هو سعر التوازن لهذه العملة.

- سعر الصرف الثابت يكون مفضل عندما يكون النظام المالي غير متطور إلى الحد الذي لا يسمح بممارسة سياسة السوق.¹

إن المتتبعون لهذا النظام يعتبرون التقلبات أو التغيرات المسلحة كل يوم في السوق تكون أقل اضطرابا بالنسبة لتقدم التجارة الدولية مقارنة مع التدهور الدوري الذي كان في السنوات السابقة للسبعينات، نشير هنا الى عدة مزايا نلمسها في هذا النظام، فهذا النظام يعطي نوع من الثقة في عملة البلد خاصة إذا كانت مرتبطة بعملية معينة أو سلة من العملات، فضلا عن انه يعطي البلد نوع من النظام أو التأديب في السلة الداخلية.

ثانيا: مساوئ نظام سعر الصرف الثابت.

- إذا لم يحظ سعر الصرف الثابت بالمصداقية الكاملة فإنو يمكن أن يكون عرضة للمضاربة وهذا يمكن أن يكون لو نتائج وخيمة على الاستقرار النقدي وعلى الاحتياطات من العملة الأجنبية.

- ليس بمقدور الحكومة أو البنك المركزي الادعاء بمعرفة السعر التوازني لمعممة أكثر من السوق.

- الإبقاء على سعر صرف ثابت يتطلب من البنك المركزي الجزائري باستمرار للتدخل.

- يتطلب حجم كاف من احتياطات العملة الأجنبية.¹

¹ - بوخاري لحلو موسى ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، ط01، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2010، ص 134

الإطار النظري للدراسة

إن الاقتصاديين المتتبعون لهذا النظام يلاحظون عدة مساوئ لهذا النظام يمكن حصرها فيما يلي:

- السياسات النقدية للبلاد تكون أقل حرية.
- الاحتياطات الدولية للبلاد يجب أن تكون جد مهمة.
- سياسات إعادة التوازن لميزان المدفوعات تطبق على السياسات الوطنية التضخمية أو الانكماشية².

الفرع الثاني: نظام سعر الصرف العائم

وتتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير منها المؤشرات الاقتصادية للبلاد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال وعلى ضوءها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها، وتتمثل فيما يلي³:

- **التعويم المدار:** وضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات.
- **التعويم الحر:** وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا وهبوطا حسب قوى السوق، ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرك من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تشكل قيودا.

¹ - بوخاري لحلو موسى ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، المرجع السابق، ص 144.

² - بوتلحيق نادية، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مذكرة ليسانس، كلية الاقتصاد جامعة البليدة، 2004، ص40.

³ - بوخاري لحلو موسى ، المرجع السابق، ص 116.

الاطار النظري للدراسة

طبقا لنظام سعر الصرف العائم فإن السلطات الحكومية لا تتدخل لشراء عملاتها في سوق الصرف الأجنبي وإنما تسمح لقيمة عملتها بالتغيير حسب التقلبات في العرض والطلب على العملة.¹

في ظل حرية سعر الصرف إذا أرادت الحكومة أن تتوسع في عرض النقود فلن يكون لسياستها تلك أي أثر يذكر على المدى البعيد.²

يعتقد البعض أن من شأن سعر الصرف العائم أو المرن والقائم على حرية التعامل بالعملات الأجنبية، من شأنه أن يساعد وبشكل تلقائي على تحقيق التوازن بين المقبوضات والمدفوعات الدولية وأن يزيل العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.³

في ظل هذا النظام توقفت الدول عن قابلية النقود للصرف بالذهب ولا تصبح أوراق النقد قابلة للصرف بأي شيء وبالتالي فإن العملة المتداولة لا تكون مرتبطة ارتباط مباشر أو غير مباشر بالذهب، وفي ظل قاعدة العملة الورقية الإلزامية فإن تحديد سعر العملة مقوم بعملة أجنبية يتم على أساس العرض والطلب دون تدخل السلطات العامة كما أنه يتميز بالتقلبات واسعة النطاق في أسعار الصرف.⁴

أولا: مزايا نظام سعر الصرف العائم⁵

حيث تقوم السلطات النقدية بترك سعر الصرف يتحدد وفقا لقوى الطلب والعرض في سوق الصرف الأجنبي، وفي الوقت ذاته بإنشاء أموال موازنة للصرف عن طريق تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب والاحتياطات النقدية التي يتسنى بمقتضاها السلطة النقدية أن تتدخل في سوق الصرف بائعة أو مشتريه بقصد حماية العملة الخارجية:

¹ - محمد على إبراهيم العامري: الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 142.

² - أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2003، ص 366.

³ - سامية بشير الدباغ، أنير عبد الجبار الجومرد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المناهج عمان، 2002، ص 503.

⁴ - محمد أمين بريزي الاختيار الأمثل لنظام سعر الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر، 2010 - 2011، ص 69

⁵ - عبد الرحمان علي الجيلاني، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 04، العدد 03، 2015، ص 13-15.

ثانيا: مساوئ نظام سعر الصرف العائم

هناك تدخل السلطات النقدية في السوق إما بائعة أو مشتريّة بقصد التأثير على عملتها وتحقيق أهداف معينة، فقد تتدخل إما بائعة لعملتها الوطنية بهدف زيادة المعروض منها وبالتالي تخفيض قيمتها من أجل تخفيض صادراتها بزيادة الطلب العالمي عليها، كما تتدخل كمشتريّة لعملتها الوطنية بهدف زيادة الطلب عليها وبالتالي رفع قيمتها لمنع رؤوس الأموال إلى الخارج. إن عدم الاستقرار الذي يتسم به سعر الصرف المرن له تأثير على الاقتصاد وهذا في حالة إتباع الحكومة سواء السياسة النقدية أو المالية.

الفرع الثالث: نظام سعر الصرف المرن

في ظل هذا النظام نجد قاعدة أسعار الصرف الحرة تعتمد على ترك سعر الصرف حرا يتحدد طبقا لقوى العرض والطلب وبهذا يصبح جهاز الثمن ممثل في قوى العرض والطلب، وهو الذي يحدد سعر الصرف لكل عملة بالنسبة للعملة الأخرى بدون تدخل من جانب السلطات النقدية للدولة إلا أن الواقع العملي يثبت العكس، فمن غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرارها الاقتصادي هنا لتقلبات أسعار قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، فسعر الصرف هو من الأسعار الهامة التي تنعكس تغيراتها على مستويات الأسعار في الداخل والخارج، وبالتالي على مستويات النشاط الاقتصادي ومن هنا فالواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية والمالية تتخذان ما تراه مناسبا من الإجراءات كأدوات للتأثير على سعر الصرف تقاديا لحدوث مثل هذه الآثار الضارة باقتصاد الدولة ككل.

ولدينا مجموعة من أنواع سعر الصرف المرن أهمها:

- نظام سعر الصرف المرن الحر.
- نظام سعر الصرف المرن الموجه.
- نظام سعر الصرف المضبط لمجموعة من المؤشرات.
- نظام سعر الصرف المحدد بالنسبة إلى عملة أو بموجب مجموعة من الاتفاقيات

أولا: مزايا نظام سعر الصرف المرن¹: هذه المزايا يمكن حصرها في:

¹ - البشير المراهي، تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري- المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج (1994-2010)،- جامعة وهران2، كلية العلوم

الاطار النظري للدراسة

- عندما يحدث التوازن في سوق الصرف تلقائيا فانه بذلك لا يحتاج إلى تدخل البنوك المركزية، أو عدم الحاجة إلى احتياطي الذهب والنقد الأجنبي.
- يؤدي سعر الصرف المرن إلى معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.
- تستطيع الدولة في هذا النظام أن تتبع ما يناسبها من سياسات اقتصادية مستقلة.
- يسمح هذا النظام بامتصاص الضغوط المضاربة أي أنه كلما ارتفع الطلب على العملة ارتفع تبعاً لذلك سعرها ومنه قل شراءها بغرض المضاربة.
- يتصف هذا النظام بالسهولة لقيامه بالتنظيم تبعاً لقوى العرض والطلب.
- هذا النظام يسمح بضبط أكثر سرعة في صد الصدمات الخارجية.
- إن هذا النظام يمكن من إعادة التوازن أوتوماتيكياً لميزان المدفوعات.

ثانياً: مساوئ نظام سعر الصرف المرن.¹: يمكن حصر مساوئ هذا النظام في:

- من شأن التقلب في سعر الصرف التأثير بالتجارة الخارجية وذلك لأن المبادلات الدولية لا تتم مرة واحدة، يتم التعاقد مرة واستلام المقابل النقدي مرة أخرى مع طول مدة التعامل ومنه التعرض إلى أضرار انخفاض أو ارتفاع سعر الصرف.
- لا يقضي على التبعية المتبادلة بين الاقتصاديات ليقرب التطورات في البلدان الأخرى.
- عدم استقرار في سعر الصرف يؤدي إلى عدم الاستقرار في أسعار السلع والخدمات واستفحال ظاهرة التضخم.
- تؤدي التقلبات في أسعار الصرف إلى تشجيع نشاط المضاربة مما يؤدي إلى رفع وخفض قيمة العملة.

المطلب الثالث: عوامل تحديد سعر الصرف

أولاً: معدلات الفائدة ومعدلات التضخم

أ. **معدلات الفائدة وسعر الصرف:** حسب فيشر فإن أسعار الفائدة المحلية يجب أن تتعادل مع أسعار الفائدة الدولية بالإضافة إلى المعدل المتوقع في التغير في سعر الصرف.¹

الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي،

2015-2016، ص 26.

¹ - المرجع نفسه، ص ص 26-27

الاطار النظري للدراسة

إن لطلب على عملة بلد شكلين الرغبة في شراء المنتجات مثلاً شراء المنتجات الأمريكية والرغبة في شراء السندات ذات القيمة الدولارية مثل سندات الحكومة الأمريكية والسندات التي تصدرها الشركات الأمريكية، فعندما تصبح سندات الولايات المتحدة أكثر جاذبية، فإن الطلب على الدولار يزداد وبالتالي يرتفع سعر صرف الدولار.

إن الجاذبية النسبية للسندات الأمريكية والسندات الأجنبية إنما تتوقف على الفرق في سعر صرف الفائدة، والذي هو عبارة عن متوسط أسعار الفائدة في الولايات المتحدة مطروحاً منه متوسط أسعار الفائدة الأجنبية. فعندما يرتفع سعر الفائدة في أمريكا ومع ثباتها في الدول الأخرى، فإن الفرق بين أسعار الفائدة يزداد وبالتالي فإن سعر صرف الدولار يرتفع.

ب التضخم وسعر الصرف: إن التضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار لفترة زمنية. حيث أن هذه الزيادة تؤثر على الطلب المحلي للسلع والخدمات، وبالتالي ترتفع أسعارها محلياً، وكما يؤثر ذلك على أسعار السلع المصدرة الأمر الذي يقلل من مقدرتها في المنافسة الخارجية وفي نفس الوقت فإن الطلب على السلع المستوردة يتزايد، مما يؤثر سلباً على حركة الحساب الجاري ومن ثم ميزان المدفوعات وبالتالي على استقرار سعر الصرف.²

ففي حالة الجزائر ولدراسة علاقة التضخم والمعبر عنه بواسطة الرقم القياسي للأسعار الاستهلاك، يقوم ديوان الوطني للإحصاء (ONS)، بنشر بيانات دورية عن مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك، سنوياً وشهرياً مع أخذ سنة الأساس عادة ما تكون مبنية على معطيات كل عشر سنوات وتتغير بعد كل مدة زمنية، كما تختلف من دولة إلى أخرى فهي تعكس التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية، ويتعلق الأمر هنا بذلك المقياس أو المؤشر الذي يقيم متوسط التغيير الذي يحدث في الأسعار ويشير بعض الاقتصاديين إلى أن هذا المؤشر ليس بالمقياس الجيد والفعال للتضخم في الأجل الطويل حيث يواجه المحللون صعوبات في مقارنة البيانات الإحصائية للتضخم بالنسبة لفترات السابقة بسبب التصحيحات المستعملة من طرف المحققين عند جمع الأسعار.

ثانياً: سعر الصرف والميزان التجاري والمدفوعات والسياسة النقدية والمالية.

¹ - توماس ماير، النقود والبنوك والاقتصاد، جامعة كاليفورنيا، ترجمة عبد الخالق أحمد، دار المريخ السعودية،

2002، ص 671

² - زكي رمزي، جامعة الدول العربية، ص 60.

الإطار النظري للدراسة

أ- **سعر الصرف والميزان التجاري**: يشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، فإذا زادت قيمة الصادرات على قيم الواردات يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا، ويحقق العجز في الحالة العكسية.

ويعتبر هذا الأخير أحد محددات سعر الصرف، فقد تزيد قيمة العملة عندما تصبح وحدة عملة الدولة تساوي قدرا أكبر من وحدات عملة الدول الأخرى مثلا:

عندما يصبح الأورو قادرا على شراء عدد وحدات أكبر من الدولار الأمريكي، فيقال أن الأورو قد ارتفعت قيمته بالنسبة للعملة الأجنبية، فانتقلت قيمة الأورو $1\text{€} = 1.24\text{\$}$ على $1\text{€} = 1.33\text{\$}$ ¹.

ويساوي الفرق بين الصادرات، (X) والواردات (M) أي (X-M) وهو جزء من الإنفاق الكلي والذي تكتب علاقته على الشكل التالي: $Y_T = C + I + G + (X - M)^2$ حيث C، I، G تمثل كل من الاستهلاك، الاستثمار والإنفاق الحكومي على التوالي.

كما أن للصادرات والواردات أثر مباشر على سعر صرف بلد ما، فعند ارتفاعه بالنسبة للعملة الأجنبية فإن الصادرات تصبح أعلى مقومة بالعملة الأجنبية مما يزيد معه انخفاض في مقدار الصادرات، وفي نفس الوقت فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض أسعار الواردات، وبالتالي فإن واردات الجزائر ستزداد، ومع انخفاض الصادرات وزيادة الواردات فإن زيادة سعر الصرف الأجنبي تؤدي إلى انخفاض صافي الصادرات.

ب- **سعر الصرف وميزان المدفوعات**: إن ميزان المدفوعات هو السجل الخاص بالمعاملات ما بين مقيمي البلاد وبقية العالم، هناك حسابان مهمان في ميزان المدفوعات هما الحساب الجاري وحساب رأس المال، كما يحتوي الحساب الأول على الميزان التجاري للسلع والخدمات وكذلك دفعات التحويلات حيث تحتوي هذه الأخيرة على الإعانات الهدايا والمنح.³

¹ - خليل سامي " نظرية الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني، الكويت، 2000، ص 542.

² - صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص

³ - المرجع نفسه، ص 292.

الاطار النظري للدراسة

تتمثل القاعدة البسيطة لحسابات ميزان المدفوعات في أن أي معاملة تعطي زيادة في الدفع بواسطة مقيمي البلد تكون عبارة عن عجز في ميزان المدفوعات لذلك البلد.¹ نجد في الجانب الثاني من ميزان المدفوعات صافي تدفقات رأس المال وهو يرتبط بسعر الصرف التي تختلف أنظمتها من اقتصاد لآخر سواء تعلق الأمر بسعر صرف ثابت أو مرن. تبدي التغيرات في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات، ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.² وعند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، تتوافر مجموعة من الطرق لإعادة التوازن إليه، وتشمل تخفيض أو رفع قيمة العملة الخارجية لجعل أسعار الصادرات أو الواردات أرخص (أعلى) قياسيا بالعملة الأجنبية.³

ويلعب تخفيض سعر الصرف أو رفعه دورا أساسيا في تصحيح الاختلال الأساسي لميزان المدفوعات، ويجب أن تتوافر عدد من الظروف المواتية لضمان تخفيض سعر العملة أو رفعه.⁴ ففي الجزائر لعبت التطورات الخارجية دورا رئيسيا في اقتصادياتها بسبب الدور المسيطر لقطاع المحروقات، والذي شكلت صادراته عموما أكثر من 95% من إجمالي متحصلات الصادرات لذلك فقد ظلت التغيرات في البيئة الخارجية وثيقة الصلة بالسياسات الاقتصادية المحلية، حيث عرقلت الاختلالات المحلية المستمرة في أواخر الثمانينات محاولات تحرير المعاملات الخارجية وأدت إلى نشوء سعر صرف مغالى فيه، وتراكم الديون الخارجية.⁵

1 - توماس ماير، المرجع السابق، ص 135

2 - بسام الحجار " الاقتصاد النقدي والمصرفي"، مؤسسة دار الريحاني للنشر، ط1، بيروت، 1999. ص 135.

3 - مثلا: إذا خفض سعر الصرف الجنيه الاسترليني قياسا بالدولار الأمريكي من 1،60 إلى 1،40 فإن ذلك يسمح للمنتج البريطاني أن يخفض أسعار صادراته بنفس النسبة وزيادة قدرتها التنافسية في السوق الأمريكية. (حشيش عادل " العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، 1993، ص 77.

4 - بسام الحجار ، المرجع السابق، ص 65.

5 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، للسداسي الأول،

الإطار النظري للدراسة

ج- سعر الصرف والسياسة النقدية والمالية: إن ارتفاع عرض النقود في بلد ما يؤثر على تحديد سعر الصرف، من خلال ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات المحلية والتي ينتج عنها زيادة تكاليف الصادرات¹، مما يجعلها غير قادرة على منافسة ناظراتها في الدول الأخرى، بالتالي ينخفض عليها الطلب جراء إقبال المقيمين للشراء من الخارج الأمر الذي يساعد على تخفيض العملة المحلية نتيجة زيادة الطلب على العملات الأجنبية.²

إن علاقة سعر الفائدة بسعر الصرف أنشأت علاقة بين السياسة المالية وقيمة العملة في الخارج، فعندما يقوم البنك المركزي بتثبيت العرض الحقيقي للنقود، فإن السياسة المالية التوسعية ستؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، بمعنى آخر ستؤدي إلى زيادة كل من الدخل الحقيقي وسعر الفائدة وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على السندات وبالتالي تزداد قيمة عملة الدولة.³ هناك عامل آخر يؤدي إلى رفع قيمة العملة وهو إتباع سياسة نقدية محددة عندما يقوم البنك المركزي بتخفيض كمية النقود الحقيقية المعروضة. ففي حالة الجزائر وفي أوائل الثمانيات كان القطاع المالي صغيراً ومتجزئاً، إذا كان يعمل في واقع الأمر كأداة مالية لاستثمارات القطاع العام بينما لم تكن الأسواق المالية موجودة على الإطلاق.

1 - حسام مصطفى سلمان ، عماد الصعيدي، سنة 2000، من 177

2 - خليل سامي " نظرية الاقتصاد الكلي ، الجزء الثاني، الكويت، 2000، ص 216

3 - بسام الحجار ، المرجع السابق، ص 130.

المبحث الثاني: ميزان المدفوعات وأهميته الاقتصادية

من المعروف أن لكل دولة معاملاتها الخارجية، فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بالتصدير إلى والاستيراد من الدول الأخرى هذا بالإضافة إلى الخدمات، وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلا أم آجلا. هذه الحقوق والالتزامات تقوم في الواقع بالنقد، ويتعين أدائها في تاريخ معين، ومن هنا فعلى كل دولة أن تعد بيانا كافيا أو سجلا وافيا تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق وما عليها نحوه من التزامات، هذا السجل هو ما يدعى (ميزان المدفوعات).

المطلب الاول: تعريف ميزان المدفوعات ومكوناته.

الفرع الاول: تعريف ميزان المدفوعات.

ميزان المدفوعات لدولة ما هو إلا سجل إحصائي لجميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين في أي دولة في فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة، وهو ما يقدم كافة المعلومات الخاصة بتحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال وهذا سواء بمقابل (نقدا) أو بدون مقابل (تحويلات وهيئات)¹.

وهو السجل الخاص بالمعاملات بين المقيمين المحليين وبقيّة العالم وينقسم إلى حسابين هما الحساب الجاري وحساب رؤوس الأموال، ويقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج حيث أن كل عملية تقيد من جانبين بنفس المبلغ، جانب الدائن ويكون بإشارة موجبة وآخر مدين بإشارة سالبة، وهكذا يكون نظريا مجموع المبالغ المسجلة في الجانب الدائن مساويا لمجموع المسجل في الجانب المدين فكل عملية تؤدي إلى دخول (إيرادات) تسجل في الجانب الدائن مرفوقة بإشارة موجبة وبتطبيق مبدأ القيد المزدوج فإن هذه الإيرادات والتي تعتبر المقابل لعملية معينة تسجل في جانب المدين. بينما قيمة المدفوعات الناتجة عنها تسجل في جانب الدائن بإشارة موجبة.

يؤدي ميزان المدفوعات عدة وظائف اقتصادية هامة هي:

¹ - Michel Claude sufloux ، la balance des paiement économique، paris 1999، PRS.

الاطار النظري للدراسة

-تقديم معلومات مهمة عن درجة التي يرتبط بها الاقتصاد القومي محل الدراسة واقتصاديات العالم الخارجي، فتوفر البيانات الخاصة بسلسلة زمنية يعطي مزيدا من التفاصيل عن تطور زمني والتحويلات الهيكلية للعملة الاقتصادية الدولية التي مر بها اقتصاد القومي.

- مساعدة واضعي السياسة الاقتصادية في توجيه أمور البلاد نظرا لأنه في كثير من الأحيان ترتبط إجراءات المالية والنقدية بحالة ميزان المدفوعات لتلك الدولة.

- تعتبر البيانات الواردة في ميزان المدفوعات أداة التقييم وتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي كلما تبين لنا نقاط الضعف أو القوة وأسبابها.¹

الفرع الثاني: مكونات ميزان المدفوعات.

إن ميزان المدفوعات مشكل من عدة عمليات يمكن تصنيفها كما يلي²:

- عمليات يكون موضوعها للسلع، الخدمات، المداخيل والتحويلات.
- عمليات يكون موضوعها رأس مال طويل وقصير الأجل.
- عمليات التعديل أو التسوية وتغيرات احتياطات الصرف.

ونظرا لكون كل نوع من هذه الأنواع يتوافق في الموضوع إلا أن طبيعة كل عملية تختلف عن الأخرى وهذا ما جعلنا نختار التصنيف التالي:

أولاً: حساب العمليات الجارية.

ويشمل كل العمليات التي لها تأثير على حجم الدخل الوطني، ويضم بدوره ثلاثة حسابات نوعية وهي:

1- حساب السلع: ويعرف بالميزان التجاري، ويضم هذا الحساب كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع العادية التي ترى وتعد عند مرورها بالحدود الجمركية للدولة، وتقيم بطريقة FOB أي لا تتضمن قيمتها مصاريف النقل والتأمين والمصاريف المتعلقة بها، فهذه المصاريف تدر في حساب خاص بها، وكما أننا نجد ضم هذا الحساب بند التفاوض الدولي، وعموما فإن السلع التي هي ملا العمليات التي تتم بين المقيمين والتي لا تدخل التراب الوطني حسب الحالة تسجل في هذا البند.

¹- حاتم سامي عفيفي ، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، 1989، ص 99.

²- شهاب محمدي محمود ، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 229.

الإطار النظري للدراسة

2- حساب الخدمات والمداخيل: ويتضمن هذا الحساب كافة البنود المتعلقة بالخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج كخدمات النقل، التأمين، السياحة، الخدمات الحكومية، الخدمات المتنوعة إلى دخل الاستثمارات الذي يشمل خدمات أدائها رأس مال أجنبي إلى الدولة أو خدمات أدائها رأس مال المحلي للخارج.

3- حساب التحويلات الأحادية: ويشمل هذا الحساب بندين:

أولاً: يتعلق بالهيئات والتعويضات الخاصة (تحويلات الأفراد والمنظمات النقدية والعينية).

ثانياً: الهيئات والتعويضات العامة (التعويضات التي تعتبر صندوق النقد الدولي إجبارياً).

ثانياً: حساب تحويلات رأس المال:

ويضم هذا الحساب البندين التاليين:

- الخفض في ديون القطاع الخاص والخسائر على الحقوق الخاصة بالقطاع الخاص كذلك.
- الخفض في ديون القطاع الرسمي.

وقد يكون هذين الحسابين يسجلان ضم التحويلات الأحادية.

ثالثاً: حساب حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل:

ويشمل أربعة حسابات فرعية هي:

- * القروض التجارية
- * الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- * القروض الأخرى
- * استثمارات المحافظ (سندات وأسهم).

رابعاً: حساب حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل:

ويشمل بدوره ثلاثة حسابات فرعية وهي:

- * حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للقطاع الخاص البنكي.
- * حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للقطاع الخاص البنكي (حقوق والتزامات القطاع البنكي).

* حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للقطاع الرسم ويضم احتياطات الرسمية من العملات الصعبة والذهب النقدي).

* بالإضافة إلى الحقوق والالتزامات الرسمية الناتجة عن اتفاقيات دولية وتشكل مساهمات القطاع الرسمي في منظمات الدولية وإقتراضاته منها.

خامسا: حساب التعديلات أو السهو الخطأ: يستخدم لجعل ميزان المدفوعات متزنا حسابيا في حالة عدم تساوي المبالغ الدائنة والمدينة.

المطلب الثالث: أهمية واهداف ميزان المدفوعات في الاقتصاد الوطني

أولا: أهمية ميزان المدفوعات

يعتبر أداة هامة للتحليل الاقتصادي، أي يبين مكانة ومركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي، من خلال تشخيص قوة أو ضعف اقتصاد هذه الدولة ومقارنة البيانات الإحصائية لسنوات معينة لميزان المدفوعات.

يبين عرض العملة الوطنية والطلب عليها اتجاه العملات الأجنبية، وهذا يؤدي بدوره إلى تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الأجنبي، ومن هنا نستنتج أنه يمكن استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية كامتصاص الفائض أو إزالة العجز المتولد عن الاستثمار¹.

إن بيانات ميزان المدفوعات تفيد في معرفة الأحوال الاقتصادية للبلد وبغض النظر عن الفترة الزمنية التي تدرس فيها هذه البيانات، إذن من الأسباب التي تستدعي إلى تسجيل المعاملات الاقتصادية والدولية هي:²

إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي تقيس مدى اندماج هذا البلد في الاقتصاد الدولي.

تساعد بيانات ميزان المدفوعات السلطات العامة على التخطيط والتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد، كتخطيط التجارة الخارجية من حيث السلع والمكان الجغرافي لها، وأيضا يساعد على وضع السياسات المالية والنقدية، كما أن البيانات الموجودة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

¹ - خالد جميل محمد ، أساسيات الاقتصاد الدولي"، الأكاديميون لنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014، ص161.

² - محمد أحمد السريتي، "الاقتصاد الدولي، دار الفاروس العلمية لنشر، الاسكندرية، مصر، 2017، ص 252.

الإطار النظري للدراسة

إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال قياس حجم عرض والطلب على العملات الأجنبية، ويبين كذلك أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية وذلك لمعرفة مدى تطور بنیان الاقتصادي لدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية ومع هذا ميزان المدفوعات لا يبين أسباب حدوث التغيرات في بعض عناصره مثل:¹

ميزان المدفوعات يخفي مبادلات المقايضة والهبات والتعويضات العينية، حيث أن تغيرات هذه العناصر تظهر بصيغة مقبوضات أو مدفوعات دولية في بنود ميزان المدفوعات. ميزان المدفوعات يهمل الصعوبات الكامنة وراء عملية توازن بين الصادرات والواردات وكذلك بين تدفقات رأس المال الداخلة والخارجة، كما لا يعرض التفاصيل الضرورية حول أنواع الصادرات مثلا والتي تعتبر كمؤشر لمتابعة التغيرات الهيكلية في الاقتصاد المعني. ميزان المدفوعات لا يكشف الوضع الاقتصادي الدولي الآني لبلد، بل يحدد هذا الوضع في نهاية الفترة تكون سنة عادة، أي أنه لا يبين الفرق الآني بين الاستثمارات في السندات والأموال من قبل الأجانب في البلد ونفس الاستثمارات التي تحدث في بلدان أخرى وهذا من أجل تحديد الأرباح والخسائر الآنية.

ثانيا: أهداف ميزان المدفوعات²: يمكن حصرها في:

- تقديم المعلومات عن المدفوعات والمقبوضات الأخرى بالصرف الأجنبي.
- إن عدم التوازن أو الاختلال المستمر في ميزان المدفوعات يشير لاتخاذ وسائل تصحيحية من الجهات المعنية لإعادة التوازن.
- يستعمل ميزان المدفوعات لقياس أثر المعاملات الاقتصادية الأجنبية على الدخل القومي.
- يقدم ميزان المدفوعات إحصائيات حول التجارة الخارجية، ويقاس كذلك تدفقات الموارد بين دولة وأخرى.

¹ - خالد جميل محمد ، أساسيات الاقتصاد الدولي الحديث، الأكاديميون لنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2015، ص161.

² - معروف هوشيار ، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير لنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 237.

خلاصة الفصل:

إن اختيار نظام الصرف المناسب يتم على أساس أولويات السياسة الاقتصادية، فإذا أرادت الدولة اختيار النظام المناسب عليها أن تحدد أولوياتها ثم ترجع إلى جميع الاختيارات المتاحة، بعد ذلك تقوم بدراسة النتائج المتوقعة وموقعها من تحقيق الهدف والذي غالبا ما يكون السعي وراء التوازن واستقرار ميزان المدفوعات.

فميزة المدفوعات هو الجانب المحاسبي للمبادلات التجارية لدولة ما مع العالم الخارجي، واختلالا ته تؤثر على المركز الاقتصادي للبلد، ولذلك من الضروري اتخاذ إجراءات وقائية وذلك باستعمال أدوات العلاج الفعالة والمتمثلة في الأسعار، الدخول وأسعار الصرف لأنها تعتبر من الأسباب الرئيسية للاختلال، فعلاج الخلل يحتاج إلى مزيج من التدابير الكل حسب أهميته في مصدر الخلل، ومن الأهداف المسطرة من طرف السلطات.

إلا أن السياسة الأكثر استعمالا من طرف الدول النامية هي سياسة التخفيض وذلك نظرا لأثارها المباشرة على الصادرات والواردات والجدير بالذكر هو أن لكل نظرية من نظريات التخفيض سواء نظرية المرونات أو نظريات الاستيعاب أو نظرية الرصيد النقدي فالافتراضات تختلف من نظرية إلى أخرى، وعلى الرغم من ذلك فهذه النظريات مكملة لبعضها البعض، فهي تمثل تتابع للتحليل في المدى القصير والمتوسط والطويل.

الفصل الثاني :

**تطور سعر الصرف وميزان
المدفوعات في الجزائر 2000-
2022**

المبحث الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر 2000-2022

سوف نتناول في هذا المبحث تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2022، مسلطين الضوء على العوامل الاقتصادية والسياسية التي أثرت على هذه التغيرات. سنستعرض السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة الجزائرية، وتأثير التقلبات في أسعار النفط والأزمات المالية العالمية، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية الداخلية مثل الاستقرار السياسي ومعدلات التضخم. من خلال هذا التحليل، سنوضح المحطات الرئيسية في مسار سعر الصرف وكيف أثرت على الاقتصاد الجزائري بشكل عام.

المطلب الأول: السياسة النقدية المتبعة واستراتيجية سعر الصرف

بالرغم من الإصلاح الذي عرفه النظام المصرفي في نهاية الثمانينات اتضح أنه لا يكفي للانخراط في عجلة اقتصاد السوق، مما استدعى المصادقة على قانون جديد تمثل في قانون النقد والقرض، ويمكن إبراز أهم ما جاء به هذا القانون فيما يلي:

1- مبادئ قانون النقد والقرض : أدخل هذا القانون تعديلات على مستوى القطاع المصرفي، سواء تعلق الأمر بهيكل البنوك أو الهيكل الداخلي لبنك الجزائر وأعطى استقلالية نسبية لبنك الجزائر تضمن هذا القانون المبادئ التالية:¹

أ- توحيد السلطة النقدية : حيث نص قانون النقد والقرض على وحدانية السلطة التي يجسدها مجلس النقد والقرض الذي يعتبر مجلس إدارة بنك الجزائر والذي يصدر تعليمات تنظيم النشاط النقدي والمالي والبنكي ويقوم باتخاذ القرار بكل حرية داخل الدائرة النقدية وفق مبادئ الاستقلالية، ويمثل المجلس على هيئة نقدية في البلاد يخول لها القانون القيام بعمليات الإصدار النقدي، ومراقبة الائتمان وتوزيع، تنظيم وتحديد الشروط البنكية وتسيير السياسة النقدية وأقلمتها مع مختلف المتغيرات، بما يتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية العامة.

ب- عزل القرار بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية: وهذا ما يشير إلى:

-استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي و المسئول عن تسيير السياسة النقدية.

-استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعملاته داخليا بين المؤسسات العامة والمؤسسات

الخاصة.

¹ - نفس المرجع السابق ذكره

الإطار النظري للدراسة

- إنشاء وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حساب المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة.

- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

ج- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة الميزانية : ويحدث ذلك من خلال:

- وضع حد نهائي لتمويل الدين العمومي الداخلي عن طريق تسبيقات بنك الجزائر .
- في هذا الصدد يجب على الخزينة أن تسدد ديونها الناتجة عن سنوات التخطيط المركزي تجاه بنك الجزائر في شكل أقساط لمدة 15 سنة.

- أما الإستراتيجية المستقبلية فتمثلت في عدم ترك المجال لتراكم دين الخزينة، حيث تم تحديد تسبيقات بنك الجزائر لها بـ 10% كحد أقصى للوفاء بها مع ضرورة تسديدها قبل نهاية كل سنة مالية حدد هذا القانون أيضا المبالغ العامة التي يمكن لبنك الجزائر الاحتفاظ بها بنسبة 20 % كحد أقصى من الإيرادات العامة لسنة المالية السابقة.

د- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض : ويسمح هذا المبدأ باستعادة البنوك لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح الائتمان، كما يصبح توزيع القرض في ظل هذا المبدأ لا يخضع إلى قواعد إدارية وإنما يركز أساسا على مفهوم السياسة الاقتصادية للمشاريع.

2- أهم وظائف بنك الجزائر في مجال الصرف: أصبح بنك الجزائر على حسب قانون

النقد والقرض يقوم بعدة مهام بهدف تدعيم العملة الوطنية وضمان استقرارها منها¹.

- إدارة الأرصدة النقدية بالعملة الصعبة (التدخل في سوق الصرف).

- شراء وبيع سندات الدفع بالعملة الصعبة وإعادة خصمها.

- فتح حسابات بالعملة الأجنبية للشركات الخاضعة للقانون الجزائري للقيام بالتصدير.

- مراقبة الصرف وحركات رؤوس الأموال، تنفيذ عمليات الرهن..... الخ .

- أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض: ومن أهم التعديلات التي مست قانون

النقد والقرض يمكن ذكر¹:

¹ - إكرام مياسي، "الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر"، دار همومة،

الإطار النظري للدراسة

أ- **تعديلات سنة 2001 (الأمر 01/01):** إن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض خلال عام 2001 تهدف أساسا إلى تقسيم مجلس النقد و القرض إلى جهازين هما:

- الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.

- الثاني يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.

ب- **تعديلات سنة 2003 (الأمر 11/03):** لقد جاء هذا النص التشريعي في ظرف تميز بتخبط الجهاز المصرفي في ضعف كبير في الأداء وخاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، والذي بين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية، وقد جاء هذا التعديل مدعما لأهم الأفكار والمبادئ التي تجسدت في القانون، 10/90 مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01/90 حيث حدد بوضوح علاقة بنك الجزائر مع الحكومة فمنح:

- استقلالية للبنك المركزي في رسم السياسة النقدية المناسبة وتنفيذها في إطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية التابعة للحكومة.

- منح للحكومة السلطة المضادة التي تمكنها من أن تعدل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية.

المطلب الثاني: سياسة سعر صرف الدينار خلال الفترة 2000- 2015

تمكنت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة و 2015 2000 من إعادة تقويم مؤشرات اقتصادها لتقتت الكلي وانهاء هذه الفترة في وضعية خارجية مريحة، وبالتالي أزيح ثقل المديونية عن كاهل الجزائر إلى تنظيم سياساتها الاقتصادية، وكجزء من السياسة الاقتصادية تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم العناصر التي أولت لها الجزائر أهمية كبيرة.

الفرع الأول: الوضعية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2000-2015: شهدت

الجزائر عدة تطورات انعكست على وضعيتها الاقتصادية الخارجية والداخلية، وفي هذا السياق

¹ - دلال بن سميحة، "مرجع سبق ذكره"، ص ص 252-253

الإطار النظري للدراسة

وقبل تحليل تطور سياسة سعر صرف الدينار يجب معرفة، تطور ديون الجزائر وأهم البرامج الاقتصادية التي أنجزتها.

1- الديون الخارجية والداخلية للجزائر: إن الجزائر كانت قد قررت لدى إطلاق أول برنامج تنموي خماسي استباق موعد تسديد ديونها الخارجية العمومية و الخاصة (الدين التجاري) بشكل يسمح لها بتخفيف هذا العبء المالي الثقيل الذي قد يؤدي إلى ركود النمو الاقتصادي، و بذلك تمكنت الجزائر من تخفيض ديونها الخارجية العمومية (نادي باريس) من 20.4 مليار دولار سنة 2000 إلى 11.6 مليار دولار في 2005 ثم إلى 0.5 مليار دولار في 2010 و 374.5 مليون دولار نهاية 2013، ويتعلق الأمر بجهد مالي استثنائي حيث رافقه تسديد جزء هام من الدين التجاري (نادي لندن)* (المستحق لدى دول شريكة، لكن في نفس الوقت كان لابد أيضا من التحكم في الميول إلى المديونية الداخلية جراء تمويل مشاريع التنمية المحلية و الضغط المترتب عن زيادة أجور الموظفين في سياق سيادة ضغط على مستوى الاقتصاد الكلي، نجم عن عمليات هائلة لسحب الأموال من الخزينة، و هكذا سمح بالتسيير المالي الرشيد الذي تبنته الجزائر بالتحكم في هذه المديونية العمومية الداخلية التي انخفضت لتصل 14.7 مليار دولار فقط في 2013¹.

2- البرامج الاقتصادية التي طبقتها الجزائر خلال الفترة: 2000-2015: تعتبر هذه البرامج من أهم التغييرات التي حدثت في الجزائر، وجاءت لإعطاء نفس ودفعة جديدة للاقتصاد وقد تجسدت في:

أ- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: عبر هذا البرنامج عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة توسعية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز الاستثمارات العمومية الكبرى بعد التجربة المريرة التي مر بها الاقتصاد الجزائري².

ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009: في سنة 2005 تم بعث برنامج دعم نمو اقتصادي وتضمن محورين رئيسيين الأول يقوم على بعث برنامج استثماري

¹ - مفيد عبد اللاوي، "مرجع سبق ذكره"، ص ص 118-123

² - علي بطاهر، "إصلاحات النظام المصرفي وأثرها على تعبئة المدخرات والتمويل والتنمية"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2016، ص ص 52-53

الإطار النظري للدراسة

قدره 55مليار دولار لتدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية أما الثاني فيقوم على التحكم في الإنفاق الجاري للحفاظ على استقرار كتلة الأجور ولقد أعتبر هذا البرنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر بحكم المبالغ المخصصة له والذي أدى إلى نمو حجم الاستثمار العمومي بنسب مرتفعة بلغت في متوسطها 23%¹.

ج- برنامج توظيف النمو 2010-2014: ويتضمن هذا البرنامج أهداف تتلخص في ثلاث محاور رئيسية هي:²

✓ تهيئة الإقليم وتنمية البنية الأساسية.

✓ دعم التنمية البشرية وجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية.

✓ تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

3-تقييم البرامج التي طبقتها الجزائر خلال الفترة: 2000-2015: خلال فترة 15سنة الماضية تمكنت الجزائر مستندة إلى ثلاثة برامج خماسية و تطور إيجابي لسوق النفط الدولية من تعزيز أسس تنميتها المستقبلية بفضل سياسة ركزت على تأسيس مرافق تحتية اقتصادية و اجتماعية، وتبين الأرقام المتوفرة أن الجزائر أنجزت خلال السنوات الماضية من السنوات بمختلف الصيغ أكثر مما أنجزته خلال كامل الفترة السابقة، وتوج سجل قطاع الأشغال العمومية بدوره بأكبر الخطوات من خلال الطريق السيار شرق-غرب مع 1.132 كلم منجزة لتبلغ شبكة الطرقات الوطنية سنة 2013 مجموع 117.500 كلم أي بزيادة 13.000كلم مقارنة بسنة 2000، في قطاعات أخرى لا تقل أهمية سجلت البيانات و الأرقام زيادات بلغت ضعفيها أو ثلاثة أضعافها بين مرحلة و أخرى و تشمل هذه الأرقام شبكة السكك الحديدية من 1.769 كلم سنة 2000 إلى 4.286 سنة 2013 وربط الأسر بنظام الإنارة 7.9 مليون مقابل 3.7مليون و معاهد التكوين المهني 101 مقابل 3.7 مليون، ومعاهد التكوين المهني 101 مقابل 54 و

¹ [www.aps.dz](http://www.aps.dz/ar/economie/1944-2000-2015) ، - ، <http://www.aps.dz/ar/economie/1944-2000-2015> "صباحا 11:30 ،

الساعة 29-04-2024 ،

² - نادية بولورغي، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأرومتوسطية (دراسة حالة الجزائر) (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص 215.

الإطار النظري للدراسة

العيادات متعددة الخدمات 1.616 مقابل 497 والمركبات الرياضية الجوارية 561 مقابل 43 ودور الثقافة 46 مقابل 22، وفي الوقت ذاته راحت احتياطات الصرف تزداد سنة بعد سنة لتبلغ 194 مليار دولار في نهاية 2013+1.530 % مقارنة بسنة 2000 كل هذه الأمثلة تدل على انطلاقة مثالية على الأقل على المستوى الكمي حققتها قطاعات ترتبط نشاطاتها بالحاجيات الأساسية للسكان.¹

الفرع الثاني: تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2015: إن أسعار صرف الدينار مقارنة بالعملات الصعبة الرئيسية تتحدد بطريقة مرنة على مستوى السوق البينية (سوق ما بين البنوك) للصرف على أساس ظروف العرض والطلب وفقا للقواعد الدولية المعمول بها في هذا المجال، ولكن من زاوية عرض العملات الصعبة على مستوى السوق البينية للصرف فإن بنك الجزائر يبقى المصدر الأساسي للعملات الصعبة المعروضة في هذه السوق أين تحدد أسعار الصرف المطبقة على العمليات المبرمة وفقا لميكانيزمات السوق وعليه، فإن القيمة الخارجية للدينار تتمثل في سعر الصرف المحدد على مستوى السوق البينية للصرف أين يتدخل تسعة عشر مصرفا في الساحة إلى جانب بنك الجزائر²، ولتحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2015 يمكن عرض الجدول التالي:

¹ - زهير بن دعاس وشفافية كتاف، "سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية (حالة الجزائر، 2001-2014) المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة، 2001-2014 أيام 11، 12 مارس، 2015 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص 17

² - ادية بولورغي، "مرجع سبق ذكره"، ص. 220

الإطار النظري للدراسة

الجدول(01): تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2015

سعر صرف متوسط الفترة.

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|-------------------------------|-------|--------|-------|--------|--------|--------|--------|-------|
| سعر صرف الدينار مقابل الدولار | 75.1 | 77.26 | 79.68 | 77.37 | 72.06 | 73.36 | 72.64 | 66.82 |
| سعر صرف الدينار مقابل الأورو | 69.43 | 69.2 | 75.34 | 87.47 | 89.64 | 91.30 | 91.24 | 94.99 |
| السنوات | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
| سعر صرف الدينار مقابل الدولار | 71.18 | 72.64 | 74.4 | 72.85 | 77.55 | 79.38 | 80.56 | 93.27 |
| سعر صرف الدينار مقابل الأورو | 95.86 | 101.29 | 99.19 | 102.61 | 102.16 | 105.43 | 106.30 | 105 |

المصدر: النشرات الثلاثية لبنك الجزائر (موقع الكتروني).

من الجدول السابق يمكن ملاحظة عدة تغيرات في سعر صرف الدينار يمكن ذكرها في النقاط التالية:

1- في الفترة الممتدة من 2000-2002 استمرت قيمة الدينار الجزائري بالانخفاض بمعدلات مستقرة تماشياً مع تراجع قيمة الدولار مقابل الأورو ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 انهيار برج التجارة العالمي، حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار الواحد من 75.31 دج سنة 2000 إلى 79.68 دج سنة 2002، أما قيمة الدينار مقابل الأورو فانخفضت من 69.43 دج سنة 2000 إلى 75.34 دج سنة 2002.

2- في الفترة الممتدة من 2003-2004 شهدت أسعار البترول تحسناً كبيراً، فانتقلت من 54.6 دولار للبرميل سنة 2003 إلى 67.3 دولار للبرميل سنة 2004، لهذا أدى إلى زيادة

الاطار النظري للدراسة

حجم الصادرات البترولية الجزائرية¹ وبالتالي ارتفع قيمة الدينار مقابل الدولار من 77.37 دج سنة 2003 إلى 72.06 دج 2004.

3- استمرت قيمة الدينار مقابل الدولار في الارتفاع في الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2007 بسبب ارتفاع الصادرات البترولية، أما قيمة الدينار مقابل الأورو فانخفضت لتصل إلى 94.99 دج سنة 2007 مقابل 91.3 دج سنة 2005.

4- في سنة 2008 أثرت الأزمة المالية التي شهدتها العالم على الدينار الجزائري حيث شهدت فيها أسواق النفط تقلبات حادة فقفزت أسعار النفط الخام من 150 دولار للبرميل سنة 2008 لتصل 40 دولار للبرميل بحلول سنة وكباقي عملات العالم انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار من 66.82 دج سنة 2007 إلى 74.4 دج سنة 2010.

5- أدى تحسن قيمة الدولار الأمريكي مقابل الأورو إلى تراجع قيمة العملات التي تتبع نظم تعويم مدار مقابل الدولار مثل ما حدث للجزائر سنة 2009 و 2010 على التوالي² للحفاظ على ثبات أسعار صادراتها وواراداتها.

6- وفي الفترة 2010-2015 يمكن ملاحظة تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو بسبب الركود في قطاع المحروقات الذي كانت من أسبابه أزمة منطقة اليورو. وفي الأخير يمكن القول أن تدهور قيمة الدينار الجزائري ظاهرة عرفت الجزائر منذ الثمانينات، وكانت نتيجة عوامل متراكمة يمكن ذكر أهمها في ما يلي³ :

¹ <http://www.essalamonline.com>

www.essalamonline.com

² - عبد الحميد مرغيت، "تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال"، كلية العلوم الاقتصادية،

جامعة جيجل، الجزائر، مساء 13:30، 04- 2024، <http://iefpedia.com/arab/wp->

[content/uploads/2016/01/](http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2016/01/)

³ - داود سعد الله، "الأزمات النفطية والسياسة المالية في الجزائر دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية"،

دار هومة، الجزائر، 2013، ص 69.

الإطار النظري للدراسة

1- لسماح السلطات النقدية الجزائرية بتراجع تدريجي في سعر الصرف عقب الصدمة البترولية المعاكسة لعام 1986 كإجراء لمعالجة تداعيات انهيار أسعار النفط، حيث تراجع الدينار ما بين 1986 و1988 بمعدل 31% مقابل سلة الربط، تلاه تراجع آخر ما بين عامي 1989 و1991.

2- التخفيض الرسمي الذي مس قيمة الدينار خلال عامي 1991 و1994 بضغط من صندوق النقد الدولي مقابل تقديمه للمساعدة المالية للجزائر، وقد كان الهدف من هذا التخفيض بحسب الصندوق هو تصحيح الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي التقييم المفرط للدينار) وتقليص الفرق بين السعر الرسمي والموازي الذي يزداد بشكل حاد.

3- التوجه إلى سياسة سعر الصرف الجديدة (التعويم المدار) منذ العام 1995 بهدف حماية القدرة التنافسية على المدى المتوسط من خلال الحفاظ على استقرار قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي عبر تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف.

4- النمو المفرط للواردات في الجزائر حيث وصلت 58.33 مليار دولار عام 2014 وهذا ما يعتبر عائقا أمام استقرار قيمة الدينار، وذلك بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه المستوردات، والذي يؤدي إلى عدم وجود توازن بين العرض والطلب على الدينار في سوق الصرف ما ينعكس في انخفاض قيمته.

5- استخدام السلطات الجزائرية لانخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، وهذا في فترات انهيار أسعار النفط مثلما حصل مؤخرا. مما سبق يمكن استنتاج أن سعر صرف الدينار رغم تعلقه الكبير بأسعار البترول لكنها لا تعد العامل الوحيد المؤثر في سعر صرف الدينار، فبحكم ارتباط الجزائر مع العالم الخارجي توجد عدة عوامل خارجية تؤثر في سعر صرف الدينار مثل الأزمة المالية، أزمة الأورو وأيضا توجد هناك عدة عوامل داخلية تساهم في تغيير قيمة الدينار مثل ارتفاع حصيلة الواردات بسبب ارتفاع الطلب عليها، وإتباع الجزائر خلال هذه الفترة سياسة اقتصادية توسعية من أجل برامجها التنموية.

المبحث الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري 2000-2022

المطلب الأول: مكونات ميزان المدفوعات

الإطار النظري للدراسة

لا توجد تقسيمات موحدة لميزان المدفوعات تتبعها جميع الدول، لذا حاول صندوق النقد الدولي توحيد طريقة إعداد ميزان المدفوعات فقسمه إلى ما يلي:

الفرع الأول: الحساب الجاري (حساب العمليات الجارية): ويشمل كافة المعاملات التي تترتب عن الإنتاج الجاري أو التي تأثر في هذا الإنتاج في نفس الفترة ولها صفة الدورية يطلق عليه البعض حساب التجارة، ويتكون من:¹

- **حساب التجارة الخارجية:** تسجل فيه كل المعاملات المنظورة أي الملموسة في شكل سلع عينية وبالتالي يحتوي على الصادرات والواردات السلعية، مثل السلع الصناعية والزراعية.

- **حساب الخدمات:** وتشمل فيه كل المعاملات غير المنظورة أي غير الملموسة في شكل خدمات وبالتالي يحتوي على الصادرات والواردات الخدمية، مثل الخدمات السياحية وخدمات النقل والشحن والتأمين والخدمات التعليمية والصحية.

- **حساب التحويلات من جانب واحد:** يتعلق هذا الحساب بمبادلات تتم بين الدولة والخارج بدون مقابل، وتشمل هذه التحويلات الهبات، التبرعات الإعانات التعويضات وتحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج إلى ذويهم.

الفرع الثاني - حساب رأس المال: يضم هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يترتب عنها انتقال رأس المال سواء كانت أصولاً حقيقية أو مالية من دولة لأخرى وعادة ما ينقسم إلى قسمين:²

- **حساب رأس المال طويل الأجل:** يشمل هذا الحساب العمليات الرأسمالية التي تفوق مدتها سنة والمعلقة بالقروض الطويلة الأجل والاستثمارات المباشرة في الخارج والاستثمارات الأجنبية في الداخل بالإضافة للاستثمارات المحفظة الأسهم والسندات.

- **حساب رأس المال قصير الأجل:** يشمل العمليات الرأسمالية التي تقل مدتها عن السنة، كالأصول النقدية والكمبيالات وأرصدة السماسرة والقروض تحت الطلب وسندات الحكومة قصيرة الأجل ... إلخ.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد السياسات الاقتصادية، الطبعة الأولى مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 157.

² - بكرى كامل الاقتصاد الدولي، الدار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 9

الاطار النظري للدراسة

الفرع الثالث - حساب التسويات الرسمية: يتضمن هذا الحساب التغيرات التي تحدث في الاحتياطات الدولية من أجل تسوية العجز أو الفائض في كافة بنود ميزان المدفوعات¹ حيث تتم هذه التسوية عن طريق تحركات الاحتياطات الدولية (الذهب، العملات القابلة للتحويل، حقوق السحب الخاصة، وحصة البلد في المؤسسات الدولية).

الفرع الرابع - فقرة السهو والخطأ: تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية، كما تستخدم أيضا في الحالات التالية:

- الخطأ في تقييم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات.
- قد تؤدي ضرورات الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة وعتاد لذلك يتم إدراجها بفقرة السهو والخطأ والشكل الموالي يوضح هيكل ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: تحليل مكونات ميزان المدفوعات الجزائري (2000-2022)

الفرع الاول- الحساب الجاري

اولا: الميزان التجاري: خلال الفترة من 2000 إلى 2022، شهد الميزان التجاري الجزائري تذبذبات ملحوظة نتيجة لتغيرات أسعار النفط العالمية، حيث تعتمد الجزائر بشكل كبير على صادرات النفط والغاز .

الجدول رقم رقم (02): بيانات التجارة الخارجية للجزائر للفترة (2000-2022).

| السنة | الصادرات (مليار دولار) | الواردات (مليار دولار) | الميزان التجاري (مليار دولار) |
|-------|------------------------|------------------------|-------------------------------|
| 2000 | 22.5 | 9.8 | 12.7 |
| 2005 | 55.3 | 20.2 | 35.1 |
| 2010 | 57.1 | 39.3 | 17.8 |
| 2015 | 34.7 | 48.2 | -13.5 |
| 2020 | 20.4 | 34.6 | -14.2 |
| 2022 | 40.1 | 45.3 | -5.2 |

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر على الموقع www.bank-of-algeria.dz

¹ - محمد سيد عابد التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 291.

الاطار النظري للدراسة

ثانيا- **ميزان الخدمات**: ميزان الخدمات في الجزائر غالبًا ما يكون سالبًا بسبب الاعتماد الكبير على الخدمات المستوردة مثل النقل والتأمين والخدمات المالية.¹

ثالثا- **ميزان التحويلات الجارية**: ميزان التحويلات الجارية يشمل تحويلات المغتربين والمساعدات الدولية. الجزائر تستفيد من تحويلات المغتربين، ولكنها ليست كبيرة بما يكفي لتعويض العجز في ميزان الخدمات.²

الفرع الثاني- الحساب الرأسمالي والمالي:

اولا- **الاستثمار الأجنبي المباشر**: شهدت الجزائر تدفقات متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات النفط والغاز والبنية التحتية، لكن هذه التدفقات تأثرت بالوضع السياسي والاقتصادي العالمي والمحلي.³

ثانيا- **الاستثمارات الحافظة**: الاستثمارات الحافظة في الجزائر متواضعة مقارنة بالدول الأخرى، نظراً للمخاطر الاقتصادية والسياسية.⁴

ثالثا- **تغيرات الاحتياطات**: الاحتياطات الأجنبية للجزائر تأثرت بشكل كبير بأسعار النفط والسياسات النقدية للحكومة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على تطور ميزان المدفوعات.

الفرع الاول: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات: إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحى بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبي أو إيجابي، وهذا يتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلا عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج، إذ أن الدول تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر

¹ - البنك المركزي الجزائري، 2006، ص. 75

² - صندوق النقد الدولي، 2007

³ - منظمة الشفافية الدولية، 2008

⁴ - وزارة المالية الجزائرية، 2010

الاطار النظري للدراسة

قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم وتجارة أقل.¹

ويتحدد سعر الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري بجانبه الدائن والمدين الصادرات والواردات يعكس لنا قوى سوق الصرف الأجنبي، حيث يسهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية وهذه التقلبات تؤدي إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية أو رفعها.

ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية:²

- ارتفاع أسعار الموارد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار.

- ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة. نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل منها:³

- مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات، فكلما كان اعتمادها على الواردات كبيرا كلما قلت فاعلية التخفيض.

- طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات استهلاكية، فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض

¹ - سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة دراسة مقارنة في دول نامية ذوات هيكل إنتاج وتجارة مختلفة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 31، العراق، 2009، ص 07.

² - محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص 183.

³ - محمود يونس محمد وعلي عبد الوهاب نجا اقتصاديات دولية، الدار الجامعية مصر، 2009، ص 267.

الفرع الثاني - تأثير سعر الصرف على الواردات: إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيـد سوف يتقلص، ومنه ستتخفـض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات وبتزايد حجمها من هذه السلع، فتخفيض قيمة العملة يخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن تم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما إذا ما تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة

فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي، ومن تم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، وهذا الأمر ليس بالهين حتى وإن توفرت الإمكانيات لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة، غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالسلع الرأسمالية.¹

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفـض الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام.

الفرع الثالث - التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية، فتتخفـض الصادرات وتزداد الواردات، نظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية.² ومن أهم الآثار السلبية للتضخم، ذلك الأثر الذي يمارس على ميزان المدفوعات للدولة وذلك بسبب زيادة الواردات وانخفاض الصادرات (عجز الميزان التجاري).

1 - عبد الحق بوعتروس، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية، حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والتمويل كلية العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001-2002، ص 130.

2 - بسام الحجار، مصدر سبق ذكره، ص 64.

الإطار النظري للدراسة

فازيادة التضخمية في الإنفاق القومي (الدخول) (النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المحلية بل يمتد ذلك إلى السلع الأجنبية المستوردة، فإذا كان الاستيراد غير مقيد سوف يزيد حجمه وترتفع مدفوعاته ويعمل على تقليص حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، أما إذا كان الإستيراد مقيدا، فينعكس الطلب على السلع المستوردة إلى زيادة الطلب على السلع المنتجة محليا، مما يدفع ذلك إلى اشتداد ارتفاع الأسعار ومن زاوية أخرى، فإن ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا، يضعف من مقدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات، وهذا ما يؤثر سلبا على حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، فيجعلها غير قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع (تمويل الواردات).¹

إن التضخم يزيد من صعوبة التخطيط المستقبلي سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المشروعات ففي ظل بيئة تضخمه يصعب على الوحدات الإنتاجية تمويل القدر المناسب من الإستثمارات المستقبلية الأمر الذي قد يصيب عمليات الإنتاج بالارتباك وعدم الاستقرار وقت بسبب التنظيم أيضا بعض التوترات الاجتماعية فقد ينشأ تنافس بين الفئات المختلفة في المجتمع نتيجة سعي كل فئة إلى تحقيق مستويات مرتفعة من الدخل بما يناسب مع الارتفاع المستمر للأسعار.

سعر الفائدة - معدل التضخم > 0 التحكم في التضخم

سعر الفائدة - معدل التضخم > 0 أي سعر الفائدة $<$ معدل التضخم.²

الفرع الرابع - تغيرات أسعار الفائدة: يبدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر

الاطار النظري للدراسة

جاذبية بالنسبة للمستثمرين، ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعيرين.¹

اولا: أثر سعر الفائدة على العرض النقدي: تقوم البنوك التجارية بالاقتراض عند أسعار الفائدة السائدة في الأسواق النقدية وتحصل على احتياطات مقترضة من البنوك المركزية عن طريق سعر خطي معين.

ومن المعروف فتكلفة البنك مقابل الاحتفاظ بالاحتياطات الزائدة هي تكلفة الفرصة البديلة وهي هنا الفائدة يمكن أن يحصل عليها منحه للقروض أو الاستثمار في الأوراق المالية إذا قرر ذلك بدلا من الاحتفاظ بالاحتياطات الزائدة ولغرض التبسيط سنفترض انه عائد.

القروض والأوراق المالية ستساوى مع سعر الفائدة السوقي فإذا زاد سعر الفائدة فإن تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالاحتياطات الزائدة سترتفع احتياطات زائدة (الودائع) وتتنخفض النسبة المرغوب الاحتفاظ بها من الاحتياطات الزائدة بالنسبة إلى الودائع وإذا انخفض سعر الفائدة تتخفض تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالاحتياطات الزائدة وسترتفع نسبة الاحتياطات الزائدة للنظام المصرفي ترتبط ارتباطا عكسيا مع معدل الفائدة وطريقة أخرى لفهم الأثر السلبي لسعر الفائدة على النسبة احتياطات زائدة/ الودائع الشبكية) هي نظرية اختبار المحفظة التي تقول انه إذا ارتفعت العوائد المتوقعة على الأصول البديلة بالنسبة إلى العوائد المتوقعة على أصل ما فإن الطلب على هذا الأصل سينخفض كلما زاد معدل الفائدة فإن العائد المتوقع والأوراق المالية سيرتفعون بالنسبة إلى العائد الصفري على الاحتياطات الزائدة وستتخفض نسبة هذه الاحتياطات أن أسعار الفائدة تؤثر في العرض النقدي من خلال نسبة الاحتياطي الزائد (ح ذا و) فطلب المقترضين على القروض يؤثر أسعار الفائدة كما يؤثر في العرض النقدي.

ثانيا: علاقة سعر الفائدة بالاستهلاك: إن الزيادة المعروضة من النقود لها أثر توسيعا على الاقتصاد فإنها ستؤدي إلى زيادة التدخل والثورة ومن ثم زيادة الاستهلاك والتطلع إلى استهلاك السلع الكمالية وتغير أذواق المستهلكين غير أن زيادة المعروض من النقود يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة للدخل المرتفع وزيادة معدل الفائدة تجعل بالأفراد يميلون أكثر إلى إدخال

1 - فاطمة كريكت مريم بلهادف: أثر سياسة سعر الصرف في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر (1990-2013)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص مالية دولية ونقود، ص40.

قسط كبير من الدخل والتخلي عن الاستهلاك خاصة للسلع غير الضرورية أي أن ارتفاع معدل الفائدة يقلل من الاستهلاك نسبيا عن بعض الأفراد.

ثالثا: علاقة سعر الفائدة بالتوازن في أسعار السلع: يمكن أن تسبب زيادة المعروض من النقود في زيادة المستوى العام للأسعار على المستوى الاقتصادي القومي ويتوقع تحليل تفضيل السيولة أن ذلك سيؤدي لارتفاع سعر الفائدة ولذلك فإن أثر مستوى الأسعار الناجم عن زيادة المعروض من النقود هو ارتفاع سعر الفائدة كاستجابة لارتفاع مستوى الأسعار.

ويتحقق استقرار الأسعار بالاستقرار في أسعار الفائدة والذي يعد من أهم الأهداف السياسية النقدية نظرا لما تسببه تقلبات سعر الفائدة من آثار واضحة الرؤية في المجتمع الذي يؤثر بصورة سلبية على قرارات المستهلكين وما تسببه تقلبات الأسعار على جميع المستويات الاقتصادية.¹

رابعا - معدل نمو الناتج المحلي: يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة سعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بعض النظر على عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية سواء كانت وطنية أم أجنبية.

كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.²

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في حساب رأس المال.

يتأثر حساب رأس المال في ميزان المدفوعات الاقتصاد أي دولة بجملة من العوامل المحددة تبرز أهمها فيما يلي:

الفرع الاول - درجة تطور النظام المالي: يعتبر النظام المالي أهم عامل مؤثر في حساب رأس المال لميزان المدفوعات وذلك من خلال:

¹ - Badr-cu34-ibda3-org/t255-topic

² - سلمى دوحه ، اثر تقلبات يعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، ص125.

الاطار النظري للدراسة

اولا: مدى تطور الأسواق المالية: يساعد تطور السوق المالي في أي اقتصاد على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث ينظر إلى هذا التطور من خلال مدى مواكبة القوانين والتشريعات المنظمة للتداول في السوق المالي لما هو واقع في الأسواق المالية الدولية، كما ينظر إلى هذا التطور من خلال حجم التداول فيه من حيث عدد المتعاملين والأوراق المالية المتداولة، حجم السيولة المتداولة.. وغيرها من المؤشرات التي تبرز العمق المالي وسيولة التداول فيها.

وعلى العكس من ذلك فإن عدم تطور السوق المالي المحلي يدفع بأصحاب الفوائض المالية البحث في الأسواق المالية الدولية عن فرص لتوظيف رؤوس أموالهم بعائد أكبر، مما يدفع إلى خروج رأس المال والتسبب في تزايد الجانب المدين من حساب رأس المال.

ثانيا : تطور النظام المصرفي: على الرغم من التطور الذي يشهده التمويل المباشر عن طريق الأسواق المالية، إلا أن التمويل غير المباشر عن طريق البنوك يبقى العصب الرئيسي للنشاط الاقتصادي. وفي هذا الصدد فإن تطور البنوك من حيث خدماتها المالية على وجه الخصوص يساهم مساهمة رئيسية في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية التي تبحث عن التنوع في عملية التوظيف في إطار خدمات مالية تتميز بالسرعة، المرونة الجودة.

ثالثا: مدى مرونة القوانين والتشريعات المنظمة: إن أول عامل رئيسي يؤثر على ميزان المدفوعات عموما ومكوناته على حدى خصوصا هو طبيعة القوانين والتشريعات المنظمة. إذ أنه وفيما يتعلق بحساب رأس المال، فإن القوانين والتشريعات المنظمة التي تأتي في مسار دعم الانفتاح والتحرير المالي تعطي حرية أكبر لتدفقات رؤوس الأموال دخولا وخروجا مما يؤثر بالإيجاب على حركية حساب رأس المال والعكس في حالة القوانين والتشريعات المنظمة التي تفرض رقابة على حركة رؤوس الأموال، فإن حساب رأس المال في هذه الحال سيعاني حالة من الركود والجمود وبالتالي لا يكون ذو أهمية وتأثير كبيرين في تحديد وضعية ميزان المدفوعات العامة.

الفرع الثاني - مدى توافر فرص الاستثمار: إن الهدف الرئيسي في انتقال رؤوس الأموال بين الأسواق المالية الدولية هو البحث عن العائد المترتب عن الاستثمار، سواء كان هذا الاستثمار في الأوراق المالية (استثمار أجنبي غير مباشر) أو كان استثمارا حقيقيا (استثمار أجنبي مباشر).

الاطار النظري للدراسة

ففيما تعلق بالاستثمار في الأوراق المالية، فتدفق رؤوس الأموال للداخل أو خروجها يرتبط بالفائدة على السندات ما إذا كانت مرتفعة مقارنة بما هو عليه الحال في أسواق مالية أخرى أم لا، ونفس الشيء بالنسبة للعائد على الأسهم. وانطلاقاً من أن العائد يرتبط دائماً بالمخاطرة، فإن هذا الأخير يلعب أيضاً دوراً هاماً في تحديد حركة رؤوس الأموال بين اقتصاديات الدول. إذ أنه وعلى الرغم من أن العائد هو مؤشر حركة رأس المال، إلا أن عديد المستثمرين يفضلون تقبل عائد متوسط ومخاطرة متوسطة على أن يكون العائد مرتفع والمخاطرة مرتفعة.

وفيما تعلق بالاستثمارات الحقيقية، فإن وضعية الاقتصاد المحلي تعطي قراءة للمستثمرين حول مدى الدخل توافر فرص الاستثمار وتحقيق ربح. سواء من خلال وضعية المنافسة في السوق، معدلات النمو، حجم الوطني وغيرها من المؤشرات التي تمكن المستثمرين من تصور مستقبل استثماراتهم وما إذا كانت ستأتي بعائد مستقبلاً أم لا.

الفرع الثالث - مستوى معدل التضخم: إن أهمية معدل التضخم في التأثير على وضعية حساب رأس المال تكمن في أنه يؤثر بدرجة رئيسية في قيمة العائد المحقق عن استثمار رأس المال من خلال العلاقة العكسية الموجودة بين معدل التضخم من جهة وقيمة العائد الحقيقي أو الفائدة الحقيقية عن الاستثمار.

فارتفاع معدل التضخم وما ينجر عنه من تراجع في قيمة النقود يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي يركز عليها المستثمرون في أخذ قراراتهم الاستثمارية. فحتى ولو ارتفعت الفائدة في اقتصاد ما مقارنة بالاقتصاد المحلي، فإن ذلك لن يعني أية ميزة للمستثمرين إذا كان الاقتصاد المعني يتميز أيضاً بارتفاع معدل التضخم لأنه عندها مستوى العائد الحقيقي أو الفائدة عن الاستثمار لن تكون بعيدة عما هو في الاقتصاد المحلي، ومن ثم لا جدوى من اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج اعتباراً من التكاليف التي تترتب عنه أيضاً.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للعوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات، تبين أن العوامل التي تؤثر على الميزان التجاري تشمل سعر الصرف، التضخم، التغير في أسعار الفائدة، ومعدل نمو الناتج المحلي. أما بالنسبة لحساب رأس المال، فإن العوامل المؤثرة تشمل درجة تطور النظام المالي، توافر فرص الاستثمار، ومستوى معدل التضخم. جميع هذه العوامل تلعب دوراً في تحقيق العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

الفصل الثالث :

أثر تغير سعر الصرف على
ميزان المدفوعات الجزائري
للفترة: 2000-2022

تمهيد

سنحاول في هذا الفصل تحليل يتماشى مع واقع النظرية الاقتصادية والواقع الاقتصادي الجزائري من أجل تأكيد أو نفي ما استخلصناه من دراستنا التحليلية لمتغير سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) وذلك انطلاقاً من دراسة تطورات رصيد ميزان المدفوعات وسعر الصرف وكذا التعريف بالطريقة المستخدمة في القياس، وتقدير النموذج بطريقة مربعات الصغرى العادية واختبار جودة وصلاحيّة النموذج وعرض ومناقشة وتحليل النتائج المتحصّل عليها.

**المبحث الاول: دراسة تطور سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر خلال
الفترة 2000-2022.**

لدراسة المتغير المفسر لميزان المدفوعات والمتمثل في سعر الصرف وكيفية تأثيرها ومن خلال النظريات الاقتصادية وكذا الدراسات السابقة وجدنا ان متغير سعر الصرف (مستقل) وميزان المدفوعات (التابع) للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2022)، حيث كان مجتمع الدراسة هو الجزائر وعينة الدراسة بعض المواقع الالكترونية وذلك باستخدام برنامج Eviwes09.

المطلب الاول: سياسة سعر الصرف في الجزائر

عرفت الجزائر إصلاحات اقتصادية واسعة لتطوير الأداء الاقتصادي وضمان استقراره، غير ان اختلال سعر الصرف الحقيقي كان ولا يزال أحد اهم المشاكل لسياسة سعر الصرف لما يصاحبه من اختلالات في مجالات أخرى وتناقضات على المستوى الكلي كالاختلال في النمو الاقتصادي والضعف التضخمية والتدهور في الحساب الجاري والأزمات الاقتصادية. عرفت سياسة سعر صرف الدينار الجزائري تطورات وتغييرات هامة منذ الاستقلال الى يومنا هذا. ويمكن تلخيص أهمها في المراحل التالية:

المرحلة الأولى 1962-1989: شهدت هذه المرحلة عدة تطورات في نظام صرف الدينار يمكن إبرازها في النقاط التالية:⁷⁶

- 1- انتفاء الجزائر إلى منطقة الفرنك الفرنسي والرقابة على الصرف.
- 2- تم إنشاء الوحدة النقدية الجزائرية "الدينار الجزائري" يوم 10 أفريل 1964 والتي ثبتت قيمتها آنذاك ب180 ملغ من الذهب الخالص، وبالتالي عوض "الدينار الجزائري" عملة "الفرنك الفرنسي الجديد" بسعر صرف واحد دينار يساوي واحد فرنك فرنسي.
- 3- الربط بسلة عملات: 1974-1989 مع انهيار نظام "بروتن وودز" سنة 1971 وتدهور قيمة الفرنك امام الدولار الأمريكي ومعه قيمة الدينار الجزائري تمّ الغاء نظام الصرف الثابت

⁷⁶ لحسن دردوري ، لخضر لقليطي ، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي- جامعة المسيلة، العدد 1، 2017، ص ص 126-127.

الاطار التطبيقي للدراسة

واستبداله بنظام تعويم من خلال تثبيت عملتها على أساس سلة تتكون من 14 عملة مختارة حسب أهمية شركائها التجاريين ابتداء من جانفي، 1974 وعلى أساس معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات،

4- تسيير وإصدار العملة الوطنية من طرف الخزينة العمومية.

كما عرف أيضاً⁷⁷:

5- صدور قانون 12-86 بتاريخ 19/08/1986 المتعلق بالبنوك والقروض لتقليص دور الخزينة في تمويل الاستثمارات واسترجاع البنك المركزي لوظائفه التقليدية كبنك للبنوك.

6- صدور قانون 06-88 وانتهاج الجزائر اقتصاد السوق واستقلالية البنوك وخصوصتها.

7- في سنة 1989 قامت الجزائر بتخفيضات متتالية للعملة الوطنية، استناداً إلى شروط صندوق النقد الدولي الذي تم اللجوء إليه عقب أزمة 1986⁷⁸.

المرحلة الثانية. ما بعد 1990: من أهم ما ميّز هذه المرحلة ما يلي:

1- قانون النقد والقروض 10/90 الصادر عام 1990 والذي اعتبر من أهم قوانين الإصلاحات الجديدة حيث كان يهدف لجعل النظام النقدي والبنكي الجزائري يسير وفق آليات السوق، وقد تم إقرار مبدأ استقلالية بنك الجزائر وفصل الدائرة النقدية عن الحقيقية وتكريس التحرير المالي ومنح سلطة إصدار النقد الوطني الى بنك الجزائر وحده والتنظيم الصارم لآليات الإصدار النقدي، وإنشاء مجلس النقد والقروض.

2- ابتداء من أكتوبر 1994 اتبعت سياسة مرنة لإدارة الصرف وذلك من خلال عقد جلسات يومية لتحديد سعر الصرف تحت إدارة بنك الجزائر.

77 زهية قرامطية، محاضرات في الجهاز المصرفي الجزائري، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة لونيبي علي بليدة، 2020/2019.

78 عبد الحميد مرغيت، سياسة سعر الصرف في ظل مسار الانتقال في الاقتصاد الجزائري، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر المجلد 8، العدد 1، 2015، ص 483.

الاطار التطبيقي للدراسة

3- الامر 04-10 في 26/08/2010 المتعلق بالنقد والقرض المعدل للأمر 11-03 الشراكة الأجنبية بالبنوك الجزائرية.

المطلب الثاني: دراسة تطور المتغير التابع

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لاقتصاد أي بلد، وبالتالي فإنه يبقى من احد المواضيع المهمة بالنسبة للحكومة الجزائرية لما له من أهمية، ويمكن تقسيم تطور ميزان المدفوعات الى مراحل وذلك حسب تغيراته على طول الفترة 1990-2018.

الفترة 1990-2004 :

جدول رقم (03) : تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2004.

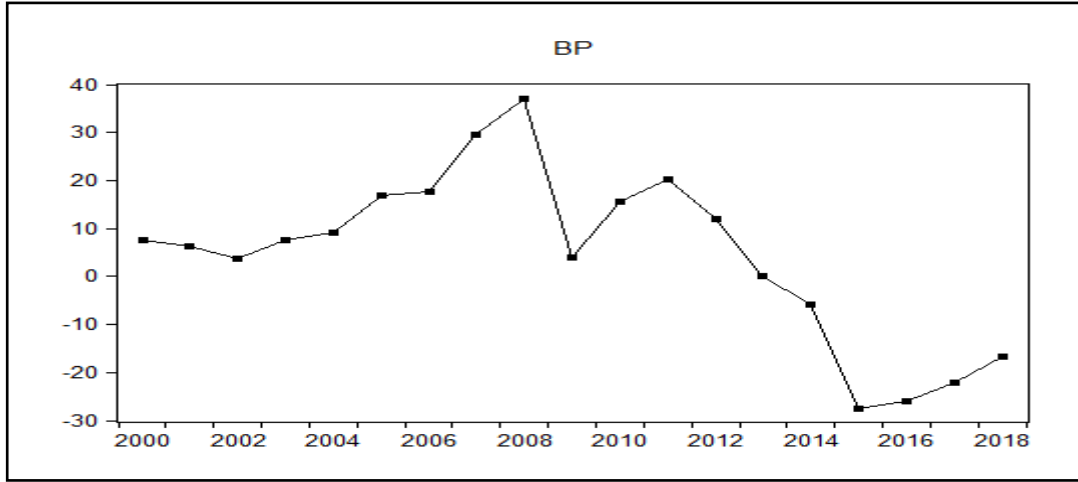
الوحدة: مليار دولار

| السنة | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 |
|----------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| رصيد ميزان المدفوعات | 8.40 | 1.04 | - | - | - | - | - | 1.17 |
| | | | 0.11 | 0.03 | 4.37 | 6.33 | 2.09 | |
| السنة | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | |
| رصيد ميزان المدفوعات | - | - | 7.57 | 6.19 | 3.65 | 7.59 | 9.25 | |
| | | 2.38 | | | | | | |

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر على الموقع [http://www.bank-of-](http://www.bank-of-algeria.dz/html/stats.htm)

[algeria.dz/html/stats.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/stats.htm)

الشكل رقم (02) : دراسة تغيرات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدولين رقم (01) و (02) و برنامج Eviwes .9

لقد عرفت الفترة من 1990-1994 تراجعاً في ميزان المدفوعات حيث بلغ الرصيد سنة 1990 (8.4 مليار دولار) ليتراجع سنة 1991 مسجلاً (1.04 مليار دولار) وفي سنتي 1992 و 1993 سجل عجزاً بقيمتي (0.11 مليار دولار) و(0.03 مليار دولار) على التوالي، وهذا بسبب تراجع الصادرات البترولية نتيجة انخفاض أسعارها مع استقرار في الصادرات غير البترولية ليتواصل العجز ليبلغ (4.37 مليار دولار) سنة 1994 و (6.33 مليار دولار) سنة 1995 وهذا لانخفاض المستمر في أسعار البترول وفي فترة 1996 سجل تقلص نسبة العجز في الرصيد نتيجة الارتفاع المحسوس لأسعار البترول وهذا راجع لارتفاع الصادرات وفي سنة 1997 سجلنا تحسناً ملحوظاً حيث بلغ الرصيد (1.17 مليار دولار) وفي 1998 و 1999 سجلنا عجزاً بقيمة (1.79 مليار دولار) و (2.38 مليار دولار) وهذا نتيجة الأزمة حيث انهارت أسعار البترول بشكل سريع ما خلق أزمة للدول المنتجة كما سجلنا في سنة 2000 تحسناً كبيراً في رصيد الميزان بلغ (7.57 مليار دولار) وبقي التحسن مستمراً لغاية 2004 حيث سجل (9.25 مليار دولار) وهذا بفضل زيادات الإمدادات التي أقرتها منظمة الأوبك.

الفترة 2018-2005 :

جدول رقم (04) : تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2018-2005

الوحدة: مليار دولار.

| السنة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|----------------------|-------|-------|-------|--------|--------|--------|-------|-------|
| رصيد ميزان المدفوعات | 16.94 | 17.73 | 29.53 | 36.99 | 3.86 | 15.58 | 20.14 | 12.06 |
| لسنة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | | |
| رصيد ميزان المدفوعات | 0.13 | 5.88- | 27.4- | 26.03- | -22.06 | 16.70- | | |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الموقع : بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz/html/stats.htm>

لقد تميزت هذه الفترة بتمكن الجزائر من التسديدات المسبقة الكبيرة للدين الخارجي مما جعل الاقتصاد الجزائري يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية حيث اخذ بالارتفاع المستمر حيث بلغ الرصيد (16.94 مليار دولار) سنة 2005 ليرتفع الى (17.73 مليار دولار) سنة 2006 ليبلغ اوجه سنة 2008 مدعوما بارتفاع اسعار البترول ليبلغ (36.99 مليار دولار) ثم انخفض سنة 2009 ليبلغ (3.86 مليار دولار) ولم يدم طويلا هذا الانخفاض حيث واصل ارتفاعه الى غاية 2012 حيث بلغ 12.06 مليار دولار وفي سنة 2013 انخفض رصيد الميزان بشكل كبير ليسجل (0.13 مليار دولار) وفي سنوات 2014، 2015، 2016 سجلنا عجزا كبيرا نتيجة للسقوط الحر لأسعار البترول ليبلغ (16.70) نهاية 2018.

المطلب الثالث: دراسة تطورات سعر الصرف (المتغير المفسر)

تعتبر عملة بلد ما هي رمز من رموز السيادة الوطنية لذلك يجب إن يعرف انتعاشا، وبالتالي فان سعر الصرف يبقى من المواضيع المهمة بالنسبة للحكومة الجزائرية كغيرها من الحكومات، وعليه سوف نقوم بدراسة سعر الصرف في الجزائر.

الاطار التطبيقي للدراسة

والجدول التالي يوضح ذلك:

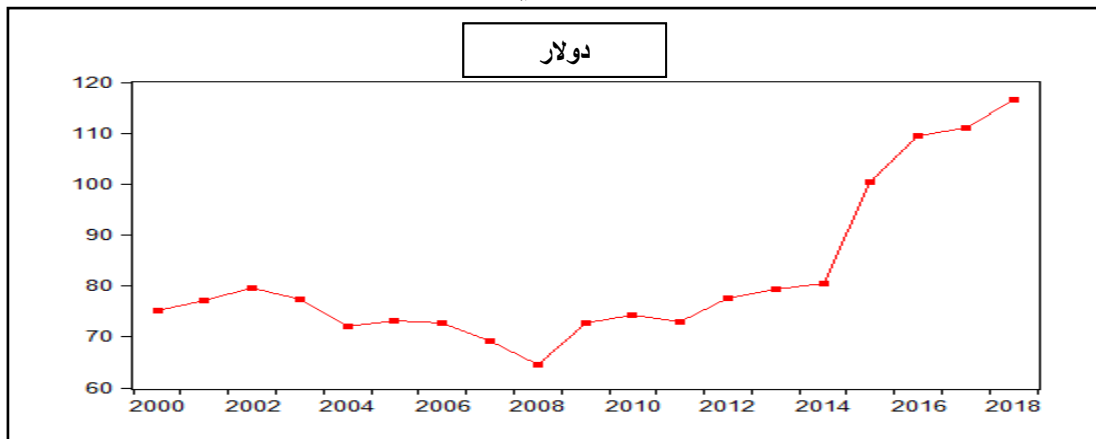
جدول رقم (05) : تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 2000-2018.

الوحدة: 1 دولار مقابل الدينار الجزائري

| | | | | | | | | |
|--------|-------|-------|-------|-------|--------|--------|--------|-----------|
| 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | السنة |
| 74.39 | 72.65 | 73.28 | 72.06 | 77.39 | 79.68 | 77.22 | 75.26 | سعر الصرف |
| 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | السنة |
| 100.46 | 80.52 | 79.38 | 77.55 | 72.94 | 74.39 | 72.65 | 64.58 | سعر الصرف |
| | | | | | 2018 | 2017 | 2016 | السنة |
| | | | | | 116.62 | 110.96 | 109.74 | سعر الصرف |

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر والبنك الدولي وبرنامج أفييس اكسال 2013.

الشكل رقم (03): دراسة تغيرات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05) و برنامج Eviews 9.

الاطار التطبيقي للدراسة

الجدول رقم (06): تطور رصيد ميزان المدفوعات و الكتلة النقدية.

| السنة | رصيد ميزان المدفوعات BP مليار دولار | سعر الفائدة % | الكتلة النقدية مليار دينار | M ₂ |
|-------|--|---------------|-------------------------------|----------------|
| 1990 | 8.40 | 8 | 343.1 | |
| 1991 | 1.04 | 8 | 415.2 | |
| 1992 | 0.11- | 8 | 515.9 | |
| 1993 | 0.03- | 8 | 627.4 | |
| 1994 | 4.37- | 11.33 | 723.5 | |
| 1995 | 6.33- | 18.42 | 799.3 | |
| 1996 | 2.09- | 19 | 915.85 | |
| 1997 | 1.17 | 15.71 | 1081.5 | |
| 1998 | 1.79- | 11.5 | 1592.4 | |
| 1999 | 2.38- | 10.75 | 1789.3 | |
| 2000 | 7.57 | 10 | 2022.5 | |
| 2001 | 6.19 | 9.5 | 2473.5 | |
| 2002 | 3.65 | 8.58 | 2901.5 | |
| 2003 | 7.59 | 8.12 | 3354.4 | |
| 2004 | 9.25 | 8 | 3738 | |
| 2005 | 16.94 | 8 | 4146.9 | |

الاطار التطبيقي للدراسة

| | | | |
|----------|---|---------|-------------|
| 4146.9 | 8 | 17.73 | 2006 |
| 4933.7 | 8 | 29.53 | 2007 |
| 5994.6 | 8 | 36.99 | 2008 |
| 7178.7 | 8 | 3.86 | 2009 |
| 8162.8 | 8 | 15.58 | 2010 |
| 9929.2 | 8 | 20.14 | 2011 |
| 11015.1 | 8 | 12.06 | 2012 |
| 11941.51 | 8 | 0.13 | 2013 |
| 13673.2 | 8 | 5.88- | 2014 |
| 13704.5 | 8 | 27.4- | 2015 |
| 13816.3 | 8 | 26.03- | 2016 |
| 14974.6 | 8 | 22.06- | 2017 |
| 16637 | 8 | 16.70- | 2018 |
| 16506.6 | 8 | 16.927- | 2019 |
| 17320.7 | 8 | 16.393- | 2020 |

المصدر: البنك الدولي.

الفترة **1990-2004** : لقد أدى التدهور المفاجئ لسعر الصرف لسعر البترول 1986، وكذا تضخم مواعيد الاستحقاق للديون الخارجية إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة، ولقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي وذلك باتفاق التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي، حيث

الاطار التطبيقي للدراسة

خفض قيمة الدينار بنسبة 40.17%. وكانت قد فقدت 50% من قيمته عام 1990 الى غاية 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين في مجموع 70%. حيث في نفس السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وبين 1995-1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض بحوالي 13%، واستمر الانخفاض في قيمة العملة 2002، وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5% ذلك بهدف الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة، وبين جوان وديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب7.5% أما سنة 2004 فقد شهدت ارتفاع طفيف في قيمة الدينار الجزائري⁷⁹.

الفترة 2005-2018: وصل سعر صرف الدينار الجزائري في سنة 2005 الى 73.27 دولار و بقي هذا السعر ثابت نوعا ما الى غاية سنة 2006، وعرفت سنة 2008 بداية من شهر سبتمبر تفاقم الأزمة المالية الدولية التي بدأت تظهر ملامحها في أوت من سنة 2007 فأنعكس ذلك الوضع سلبا على الدول ذات الاقتصاديات الكبيرة، فأنخفض طلبها على الطاقة فاتجهت أسعارها نحو الانخفاض، وعليه حققت الجزائر فائض إجمالي على مستوى ميزان المدفوعات ما ساعد الجزائر من تكوين تراكم قياسي للاحتياطيات صرف رسمية بلغت 143.102 مليار دولار في آخر شهر من سنة 2008 ومن هذه السنة عرف الصرف تذبذبات بين ارتفاع وانخفاض إلى غاية 2012 وبعد هذه السنة ارتفعت أسعار الصرف حيث بلغ 116.62 دولار سنة 2018⁸⁰.

المبحث الثاني: قياس اثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2022).

من خلال الدراسة التحليلية السابقة والتي أثبتت عدم تأثير سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على التغيرات الحاصلة على مستوى الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2022، وممكن تدخل عوامل ومحددات أخرى تؤثر على التطورات

⁷⁹ التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2017 الى 2019.

⁸⁰ المرجع السابق.

الاطار التطبيقي للدراسة

الحاصلة على مستواه، ومن خلال هذا التحليل سوف نحاول صياغة نموذج قياسي يوضح مدى قدرة المتغير المستقل وهو سعر الصرف في تفسير متغير رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات النموذج (صياغة النموذج): تعد مرحلة صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج و أصعبها حيث يتم تحديد المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر على المتغيرات التابعة. وفي هذه الدراسة:

المتغير التابع : هو رصيد ميزان المدفوعات، و يرمز له بالرمز **(BP)** والوحدة هي مليار دولار.

المتغير (المفسر) المستقل : هو سعر صرف الدينار مقابل الدولار، ويرمز له بالرمز **(ER)**.

مشاهدات الدراسة: تشمل سلسلتين زمنيتين للدراسة التي تغطي الفترة (2000-2022) أي 22 مشاهدة لكلا المتغيرتين.

وباستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لتقدير النموذج وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية، يكون الشكل الرياضي للمعادلة على النحو التالي:

$$BP=a+\beta(ER)+e$$

حيث أن:

BP: رصيد ميزان المدفوعات

a: الثابت

e: المتغير العشوائي

ER: سعر الصرف

β: معلمة النموذج التي تحدد العلاقة بين المتغيرتين.

المطلب الثاني: تقدير نموذج الدراسة باستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS) واختبار الفروض:

باستعمال الإحصائيات المتوفرة عن المتغيرات المذكورة سابقا، سوف نقوم بتقدير النموذج المقترح (نموذج رصيد ميزان المدفوعات) خلال فترة الدراسة وبعد إدخال البيانات في البرنامج كانت نتائج تقدير النموذج كما يلي:

الشكل رقم (04): تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS)

| Dependent Variable: BP | | | | |
|----------------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| Method: Least Squares | | | | |
| Date: 08/26/20 Time: 11:11 | | | | |
| Sample: 2000 2018 | | | | |
| Included observations: 19 | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| ER | -1.036430 | 0.129378 | -8.010893 | 0.0000 |
| C | 89.58155 | 10.77133 | 8.316664 | 0.0000 |
| R-squared | 0.790574 | Mean dependent var | 4.684263 | |
| Adjusted R-squared | 0.778255 | S.D. dependent var | 17.82873 | |
| S.E. of regression | 8.395508 | Akaike info criterion | 7.192571 | |
| Sum squared resid | 1198.238 | Schwarz criterion | 7.291986 | |
| Log likelihood | -66.32943 | Hannan-Quinn criter. | 7.209396 | |
| F-statistic | 64.17441 | Durbin-Watson stat | 1.159489 | |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | | |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews 9.

يمكن تمثيل صيغة المعادلة الرياضية للنموذج كما يلي:

$$BP = 89.58 - 1.03ER$$

المطلب الثالث: تقييم وتفسير النموذج اقتصاديا وإحصائيا: يتم اختيار معلمات النموذج من الناحية الاقتصادية لتحديد مدى مطابقتها للتوقعات المسبقة ومن ناحية الإحصائية لتحديد مدى معنويتها الإحصائية.

1- التقييم والتفسير الاقتصادي للنموذج: بالنظر إلى إشارة (-) 1,03 (β) تدل على

وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل (أسعار الصرف) و المتغير التابع (رصيد

الاطار التطبيقي للدراسة

ميزان المدفوعات) وذلك لان المعلمة المفسرة سالبة وهذا لا يتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية القائلة بوجود علاقة طردية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، حيث إذا ارتفع سعر الصرف ب 1% تراجع رصيد ميزان المدفوعات ب 1.036% ، ومنه فالنموذج مخالف للنظرية الاقتصادية، وسبب ذلك راجع لعدم التأثير الفعال والإيجابي لسياسة تخفيض قيمة العملة المحلية على رصيد ميزان المدفوعات، أي كلما قامت السلطة النقدية للدولة بتخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار سجل ميزان المدفوعات تراجعا وعجز على مستواه خلال فترة الدراسة وهذا لا يتماشى مع النظرية الاقتصادية.

2- التقييم والتفسير الإحصائي للنموذج: سبتم اختبار النموذج المقدر باستعمال

معايير إحصائية بهدف اختبار مدى الثقة الإحصائية في المقدرات الخاصة بمعلمات النموذج حيث يتم اختبار المعنوية الجزئية للمعلمات باستخدام إحصائية ستودنت واختبار المعنوية الكلية لنموذج باستخدام إحصائية فيشر ومعامل التحديد.

❖ جودة توفيق النموذج: عند النظر إلى معامل التحديد R^2 نجده يساوي 0.79 أي مما

يدل على أن المتغير المستقل يفسر لنا حوالي 79% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، بمعنى آخر أن التغيرات في أسعار الصرف تفسر لنا حوالي 79% من التغيرات الحاصلة على مستوى أرصدة ميزان المدفوعات. و 21% تفسرها عوامل أخرى وجود متغيرات أخرى لم تحتسب أو لم يهتم بها في هذا النموذج.

❖ اختبار معنوية المعلمات الجزئية:

اختبار ستودنت: (اختبار معنوية معلمات الانحدار اثر ER على BP) عند درجة معنوية 5%

$$\beta = 0_i : H^0$$

$$\beta \neq 0_i : H^1$$

بما أن $prob < 0.05$ و t المجدولة $t >$ المحسوبة (-8.01) ومنه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل. وهنا نشير إلى أهمية ER في تفسير BP.

الاطار التطبيقي للدراسة

❖ اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

اختبار فيشر: لدينا القيمة الإحصائية لاختبار فيشر 64.16 وهي معنوية عند درجة 5% ومنه النموذج له معنوية إحصائية كلية، مما يجعلنا مبدئياً نقبل النموذج ككل (صلاحية النموذج).

❖ اختبار فرضيات المربعات الصغرى: بعدما قمنا بتقدير النموذج عن طريق الانحدار

الخطي البسيط قد يصادفنا أخطاء في التقدير عند استخدام النموذج المقدر لذلك لابد من إجراء بعض الاختبارات قبل الاعتماد عليه لتتبع و المشاكل التي قد تواجهه.

- اختبار جودة النموذج المقدر : للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي نعتمد على اختبار LM TEST أما عن مشكل عدم ثبات التباين فنعتمد على اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، وبالنسبة لنموذجنا لابد أن تكون الأخطاء مستقلة بشكل تسلسلي، وهذا ما يدعم صحة النموذج ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الشكل رقم (05): نتائج اختبار الارتباط الذاتي Breusch-godfrey serial correlation LM Test

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: | | | | |
|---|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| F-statistic | 1.575978 | Prob. F(2,15) | 0.2392 | |
| Obs*R-squared | 3.299213 | Prob. Chi-Square(2) | 0.1921 | |
| Test Equation: | | | | |
| Dependent Variable: RESID | | | | |
| Method: Least Squares | | | | |
| Date: 08/26/20 Time: 11:14 | | | | |
| Sample: 2000 2018 | | | | |
| Included observations: 19 | | | | |
| Presample missing value lagged residuals set to zero. | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| ER | 0.049340 | 0.152723 | 0.323070 | 0.7511 |
| C | -3.832201 | 12.46005 | -0.307559 | 0.7626 |
| RESID(-1) | 0.502700 | 0.287593 | 1.747956 | 0.1009 |
| RESID(-2) | -0.186867 | 0.312426 | -0.598118 | 0.5587 |
| R-squared | 0.173643 | Mean dependent var | 9.63E-15 | |
| Adjusted R-squared | 0.008371 | S.D. dependent var | 8.158968 | |
| S.E. of regression | 8.124745 | Akaike info criterion | 7.212370 | |
| Sum squared resid | 990.1722 | Schwarz criterion | 7.411199 | |
| Log likelihood | -64.51751 | Hannan-Quinn criter. | 7.246019 | |
| F-statistic | 1.050652 | Durbin-Watson stat | 1.962221 | |
| Prob(F-statistic) | 0.399052 | | | |

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات 9 Eviews دولار

الاطار التطبيقي للدراسة

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة Prob Chi-square أكبر من 5% أي $0.1921 < 0.05$ ، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة.

أما عن اختبار عدم ثبات التباين، فتظهر نتائجه في الجدول التالي:

الشكل رقم (06): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey

| Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey | | | | |
|--|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| F-statistic | 0.419167 | Prob. F(1,17) | 0.5260 | |
| Obs*R-squared | 0.457207 | Prob. Chi-Square(1) | 0.4989 | |
| Scaled explained SS | 0.238576 | Prob. Chi-Square(1) | 0.6252 | |
| Test Equation: | | | | |
| Dependent Variable: RESID^2 | | | | |
| Method: Least Squares | | | | |
| Date: 08/26/20 Time: 11:15 | | | | |
| Sample: 2000 2018 | | | | |
| Included observations: 19 | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| C | 1.605792 | 96.48308 | 0.016643 | 0.9869 |
| ER | 0.750299 | 1.158887 | 0.647431 | 0.5260 |
| R-squared | 0.024064 | Mean dependent var | 63.06513 | |
| Adjusted R-squared | -0.033345 | S.D. dependent var | 73.97860 | |
| S.E. of regression | 75.20188 | Akaike info criterion | 11.57753 | |
| Sum squared resid | 96140.49 | Schwarz criterion | 11.67694 | |
| Log likelihood | -107.9865 | Hannan-Quinn criter. | 11.59436 | |
| F-statistic | 0.419167 | Durbin-Watson stat | 1.294484 | |
| Prob(F-statistic) | 0.526000 | | | |

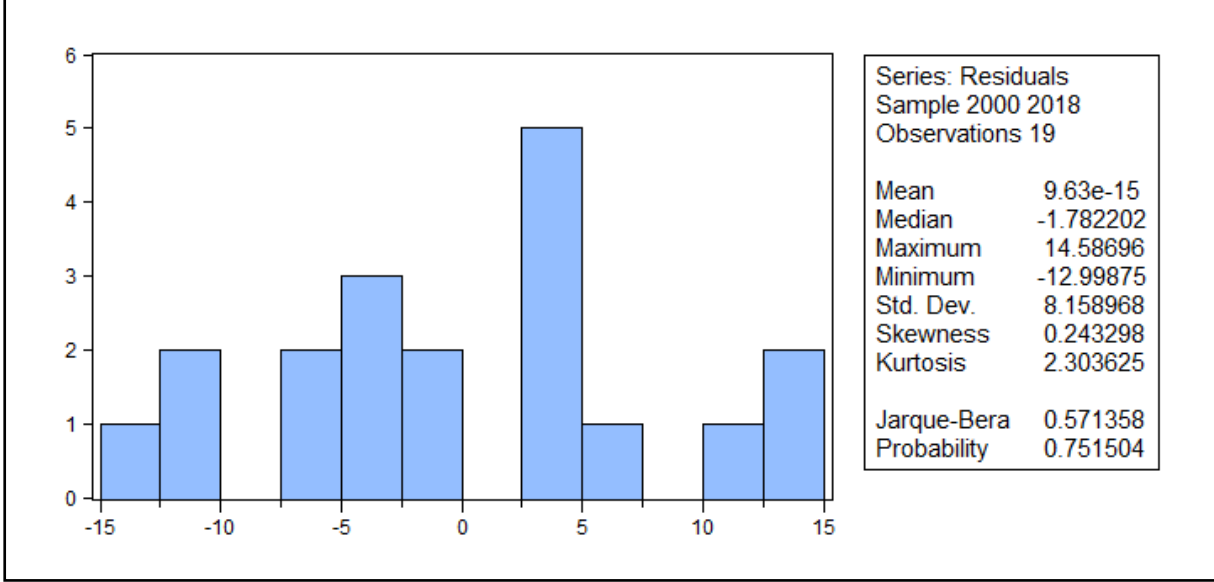
المصدر : تم إعداد هذا الاختبار بناءً على مخرجات Eviews 9

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob Chi-square أكبر من 5% أي $0.49 < 0.05$ وهذا ما يؤكد فرضية العدم وعدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.

الاطار التطبيقي للدراسة

- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء (اختبار جاك بيرا): نستخدم لذلك اختبار جاك-بيرا والذي ملخص حساباته يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم (07): نتائج اختبار Jarque-Bera



المصدر : من إعداد الطالبين بناء على مخرجات 9 Eviews

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن $Jarque-Bera\ 0.5713 > 0.05$ ومن نقبل الفرض
العدم أي أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل تحديد مدى تأثير سعر الصرف على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2022)، عن طريق استخدام نموذج طريقة المربعات الصغرى العادية، حيث قمنا بداية بتحليل لطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري، وكذا سعر الصرف خلال هذه الفترة، ثم الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة، وتقديم النموذج القياسي المقدر.

وعموما أظهرت النتائج المتحصل عليها توافقا مع النظرية الاقتصادية، وذلك من خلال ما يلي:

- يؤثر سعر الصرف على رصيد ميزان المدفوعات.

- تربط كلا من سعر الصرف و رصيد ميزان المدفوعات علاقة عكسية.

بالإضافة الى سعر الصرف هناك متغيرات أخرى لها تأثير متفاوت على رصيد ميزان المدفوعات من أهمها: معدل التضخم، حجم الكتلة النقدية، حركة رؤوس الأموال، أسعار المحروقات، وغيرها.

تمكنت الجزائر من تسديد معظم ديونها الخارجية خلال الفترة من 2000 إلى 2006، مما وضعها في وضعية خارجية مريحة. كان الدين الخارجي من بين العوامل التي دفعت الجزائر إلى اتباع سياسة تخفيض الدينار، وهو ما ساهم في تيسير إطلاق برامج التنمية الاقتصادية للألفية. أدى تحسن قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليورو إلى تراجع قيمة العملات التي تتبع نظم تعويم مدار مقابل الدولار، كما حدث في الجزائر للحفاظ على استقرار أسعار صادراتها ووارداتها. وقد تدهورت قيمة الدينار الجزائري بسبب عدة عوامل، من بينها التخفيض الرسمي لقيمة الدينار بضغط من صندوق النقد الدولي والاتجاه نحو نظام التعويم.

لا تعد أسعار النفط العامل الوحيد المؤثر في سعر صرف الدينار، إذ تؤثر عدة عوامل خارجية، مثل الأزمة المالية وأزمة اليورو، على سعر الصرف في الجزائر. كما تسهم عوامل داخلية، مثل ارتفاع حصيلة الواردات نتيجة زيادة الطلب عليها، والسياسة الاقتصادية التوسعية التي اتبعتها الجزائر خلال هذه الفترة لدعم برامجها التنموية، في تغيير قيمة الدينار.

سوق الصرف في الجزائر هي سوق ما بين البنوك والمؤسسات المالية، حيث تُجرى فيها جميع عمليات الصرف العاجلة والأجلة للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية. وتنقسم سوق الصرف عادةً إلى سوق الصرف ما بين البنوك العاجل وسوق الصرف ما بين البنوك الأجل، وتسمى السوق الرسمية. لكن قلة عرض العملة الصعبة في هذه السوق أدت إلى نشوء ما يسمى بالسوق الموازية. ومع أزمة النفط الحالية، حاولت الجزائر امتصاص السيولة من السوق الموازية عبر إنشاء مكاتب صرف جديدة.

تخفيض سعر صرف الدينار بناءً على نصيحة صندوق النقد الدولي لم يكن له تأثير فوري على الميزان التجاري. وبالتالي، فإن الحجة القائلة بأن تخفيض سعر الدينار سيؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات هي حجة غير صحيحة عملياً على الأقل بالنسبة للجزائر والدول الأحادية مادة التصدير، وبما أن رصيد الميزان التجاري هو المصدر الرئيسي لاحتياجات الصرف، يمكن القول إن سياسة سعر الصرف غير الفعالة تساهم في ضياع فرصة الحصول على إيرادات أكبر من الصادرات، مع اختلاف عملة الدفع والتحصيل في التجارة الخارجية

الخاتمة

للجزائر، يحدث تآكل في القيمة الحقيقية لاحتياطات الصرف الجزائرية، مما يؤدي إلى تدهور قيمة الدينار.

منذ بداية عام 2000، أصبحت احتياطات الصرف في الجزائر المصدر الرئيسي للإصدار النقدي، حيث تعتبر المقابل الرئيسي لمجاميع الكتلة النقدية في الجزائر، وبالتالي، فإن الارتفاع في احتياطي الصرف يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي، والذي بدوره يرفع معدلات التضخم، مما يساهم في تدهور قيمة الدينار الجزائري، ومنذ عام 2003 أصبح معدل الصرف الفعلي الاسمي هدفاً وسيطاً لتحقيق استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بالتوازي مع الهدف النهائي وهو استهداف التضخم، وهذا ما أظهره النموذج الذي تحصلنا عليه، مما يعني تحقق الفرضية الرئيسية للدراسة، مما يشير إلى أن ميزان المدفوعات يبدي استجابة مقبولة للتغيرات في سعر الصرف خلال الفترة 2000-2022.

التوصيات:

- من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن إدراج بعض التوصيات ومن أهمها:
- تشجيع وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- تفعيل دور البورصة وتشجيع العمل في سوق الأوراق المالية والمشتقات.
- تبني السلطات العليا للبلاد لسياسة مالية واقتصادية رشيدة خاصة الضرائب وتشجيع الإنتاج المحلي.
- إيجاد التوافق بين السياسات المالية والنقدية والتجارية لتشجيع السوق المالي والاستثمار في البورصة وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.
- العمل على تهيئة ظروف مناسبة لتشجيع الاستثمار الأجنبي بغرض استقطاب رؤوس الأموال الخاصة .

آفاق الدراسة:

وما يمكن استخلاصه من دراستنا انه يمكن النظر في بعض العناوين واختيارها كنقاط للتداول وتناولها كعناوين مستقبلا لكل من بهمه هذا الحقل العلمي ومن أبرزها:

- تحليل التغيرات في سعر الصرف وأثرها على ميزان المدفوعات .
- سياسات النقد وتأثيرها على سعر الصرف وميزان المدفوعات.
- اثر أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر.

الخاتمة

- التأثيرات الاقتصادية للتقلبات في سعر الصرف على القطاعات الاقتصادية الرئيسية. هذه بعض العناوين تمثل مدخلات مختلفة يمكن استكشافها وتمييزها بمزيد من التفاصيل والبحث لتأكيد تأثيرات تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

❖ المراجع باللغة العربية

1. منال هلال زهرة، الدعاية أساليبها ومدارسها، (عمان: المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة 2012) ص 2 ، نقلا عن مليكة علي موسى الدعاية النازية في الفيلم الوثائقي دراسة تحليلية للفيلم الوثائقي اليهودي الأبدى ص 56
2. الفوال صلاح مصطفى ، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ، القاهرة ، مكتبة الغريب ، 1983 ص 6
3. أنجرس 2004 الأنظمة الإلكترونية للنشر والإعلان، مجلة عالم الطباعة، المجلد 16 ، العدد 12 ص 62
4. عبيدات محمد (1998) ، البحث العلمي ، مفهومه وانواعه وأساليبه ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ص 73
5. محمد خليل برغي وعلي حافظ منصور، العلاقات الاقتصادية الدولية، اقتصاديات التجارة الدولية، القاهرة مصر، 2003، ص 54.
6. ولد مولاي الشريف إدريس، آثار سياسات أسعار الصرف على الميزان التجاري، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع مالية، المدرسة العليا للتجارة، 1996-1997، ص 6.
7. شمعون شمعون، البورصة (البورصة في الجزائر)، أطلس للنشر، الطبعة الأولى، الجزائر، 1993، ص 139.
8. عبد الجليل هجيرة ، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير مالية دولية، كلية، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص 27
9. يوبي محمد، قياس أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، دراسة قياسية تحليلية لفترة (2000-2014)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص: تقنيات كمية مطبقة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2015-2016، ص 21
10. زراقة محمد، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر، - 1990-2014_مذكرة ماجستير اقتصاد قياسي، بنكي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان

قائمة المراجع

11. فراج الطيب، يوسف رشيد، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية للفترة 1990-2017، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 11، العدد 01، 2022، ص 47
12. مجبونة مسعود ، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، ب. د، 2013، ص 73
13. سامي عفيفي حاتم، تجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية، 1993، ص 46.
14. منير ابراهيم هندي، إدارة المخاطر الهندسية المالية باستخدام التوريق والمشتقات، الجزء الثاني، دون طبعة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2014، ص 308.
15. قدي عبد المجيد ، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكمية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 115-116.
16. لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، ط 01، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص 134
17. لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، المرجع السابق، ص 144
18. بوتلحيق نادية، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مذكرة ليسانس، كلية الاقتصاد جامعة البليدة، 2004، ص 40.
19. على إبراهيم العامري محمد: الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 142.
20. الأشقر أحمد: الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، دت، ص 366.
21. سامة بشير الدباغ، أثير عبد الجبار الجومرد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المناهج عمان، 2002، ص 503.
22. بريزي محمد أمين الاختيار الأمثل لنظام سعر الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة

قائمة المراجع

- قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2010 -
2011، ص 69
23. الجيلاني عبد الرحمان علي ، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة
التنظيم والعمل، المجلد 04، العدد 03، 2015، ص 13-15.
24. المراهي البشير، تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري
المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج (1994-2010)، جامعة وهران 2، كلية
العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير،
تخصص اقتصاد دولي، 2015-2016، ص 26.
25. توماس ماير، النقود والبنوك والاقتصاد، جامعة كاليفورنيا، ترجمة عبد الخالق
أحمد، دار المريخ السعودية، 2002، ص 671
26. سامي خليل " نظرية الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني، الكويت، 2000، ص
542.
27. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع،
الجزائر ، 2004، ص 255
28. الحجار بسام " الاقتصاد النقدي والمصرفي"، مؤسسة دار الريحاني للنشر، ط1،
بيروت، 1999. ص 135.
29. حشيش عادل " العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، 1993، ص 77.
30. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، تقرير حول الظرف
الاقتصادي والاجتماعي، للسداسي الأول، سنة 2003.
31. مصطفى سلمان حسام، عماد الصعيدي، سنة 2000، من 177
32. سامي خليل " نظرية الاقتصاد الكلي ، الجزء الثاني، الكويت، 2000، ص
216
33. سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية،
1989، ص 99.
34. محمدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،
1996، ص 229.

قائمة المراجع

35. جميل محمد خالد أساسيات الاقتصاد الدولي"، الأكاديميون لنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014، ص161.
36. السريتي محمد أحمد ، "الاقتصاد الدولي، دار الفاروس العلمية لنشر الاسكندرية، مصر، 2017، ص 252
37. جميل محمد خالد، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، الأكاديميون لنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2014، ص161
38. هوشيار معروف، "تحليل الاقتصاد الدولي"، دار جرير لنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 237
39. مياسي إكرام ، "الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر"، دار همومة، الجزائر، 2012، ص ص 182-188
40. بطاهر علي، "إصلاحات النظام المصرفي وأثرها على تعبئة المدخرات والتمويل والتنمية"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2016، ص ص 52-53
41. بولورغي نادية ، "تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأرومتوسطية (دراسة حالة الجزائر)"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص 215.
42. بن دعاس زهير و كتاف شافية، "سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية (حالة الجزائر، 2001-2014) المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة، 2001-2014 أيام 11، 12 مارس، 2015 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص 17
43. مرغيت عبد الحميد ، "تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، مساء 13:30، 2024 - 04-20، /<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads> /2016/01/،

قائمة المراجع

44. سعد الله داود "الأزمات النفطية والسياسة المالية في الجزائر دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية"، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 69.
45. عبد المطلب عبد الحميد السياسات الاقتصادية، الطبعة الأولى مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 157.
46. بكري كامل الاقتصاد الدولي، الدار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 9.
47. سيد عابد محمد التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 291.
48. البنك المركزي الجزائري، 2006، ص 75.
49. فرحان سعدون حسين ، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة دراسة مقارنة في دول نامية نوات هيكل إنتاج وتجارة مختلفة، مجلة تنمية الرافدين العدد 31، العراق، 2009، ص 07.
50. دياب محمد ، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص 183.
51. محمود يونس محمد وعلي عبد الوهاب نجا اقتصاديات دولية، الدار الجامعية مصر، 2009، ص 267.
52. بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية، حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والتمويل كلية العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001-2002، ص 130.
53. كريكت مريم بلهادف فاطمة : أثر سياسة سعر الصرف في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر (1990-2013)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص مالية دولية ونقود، ص 40.
54. دوحة سلمى، اثر تقلبات يعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، ص 125.

قائمة المراجع

55. دردوري لحسن، لقليطي لخضر، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي-جامعة المسيلة، العدد 1، 2017، ص ص 126-127.
56. قرامطية زهية ، محاضرات في الجهاز المصرفي الجزائري، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة لونيبي علي بليدة 2، 2020/2019.
57. مرغيت عبد الحميد ، سياسة سعر الصرف في ظل مسار الانتقال في الاقتصاد الجزائري، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر المجلد 8، العدد 1، 2015، ص 483.

❖ المراجع باللغة الأجنبية

Claude sufloux Michel، la balance des paiement économique، paris 1999، PRS.

فهرس الجداول :

| الصفحة | الجدول | الرقم |
|--------|---|-------|
| 34 | تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال 2005-2000 | 1 |
| 38 | التجارة الخارجية للجزائر للفترة 2022-2000 | 2 |
| 52 | تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2004-1990 | 3 |
| 54 | تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2018-2005 | 4 |
| 55 | تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 2018-2000 | 5 |
| 56 | تطور رصيد ميزان المدفوعات والكتلة النقدية للفترة 2020-1990 | 6 |

| الرقم | الشكل | الصفحة |
|-------|---|--------|
| 1 | الكمية المعروضة و المطلوبة من العملات الاجنبية | 11 |
| 2 | دراسة تغيرات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) | 53 |
| 3 | دراسة تغيرات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) | 55 |
| 4 | تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS) | 60 |
| 5 | نتائج اختبار الارتباط الذاتي Breusch- godfrey serial correlation LM Test | 62 |
| 6 | Heteroskedasticity التباين ثبات عدم اختبار نتائج Test: Breusch-Pagan-Godfrey | 63 |
| 7 | نتائج اختبار Jarque-Bera | 64 |

قائمة المحتويات

الشكر والتقدير

| | |
|----------|---|
| 01..... | المقدمة..... |
| 06..... | المبحث الأول: مفهوم سعر الصرف وأنواعه |
| 06 | المطلب الأول: تعريف سعر الصرف انواعه |
| 06 | الفرع الأول: تعريف سعر الصرف. |
| 07 | الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف..... |
| 07 | اولا: سعر الصرف الاسمي. |
| 08 | ثانيا: سعر الصرف الحقيقي. |
| 09 | ثالثا: سعر الصرف الفعلي..... |
| 09 | رابعا: سعر الصرف الفعلي الحقيقي -التوازني-..... |
| 10 | المطلب الثاني: أنواع أنظمة سعر الصرف..... |
| 10 | الفرع الأول: نظام أسعار الصرف الثابتة قاعدة الذهب |
| 12 | اولا: مزايا نظام سعر الصرف الثابت. |
| 12 | ثانيا: مساوئ نظام سعر الصرف الثابت..... |
| 13 | الفرع الثاني: نظام سعر الصرف العائم..... |
| 14 | اولا: مزايا نظام سعر الصرف العائم..... |
| 15 | ثانيا: مساوئ نظام سعر الصرف العائم..... |
| 15 | الفرع الثالث: نظام سعر الصرف المرن..... |
| 15 | اولا: مزايا نظام سعر الصرف المرن..... |

| | | |
|----|-------|---|
| 16 | | ثانيا: مساوئ نظام سعر الصرف المرن. |
| 16 | | المطلب الثالث: عوامل تحديد سعر الصرف |
| 16 | | أولا: معدلات الفائدة ومعدلات التضخم. |
| 17 | | ثانيا: سعر الصرف والميزانين التجاري والمدفوعات والسياسة النقدية والمالية. |
| 21 | | المبحث الثاني: ميزان المدفوعات وأهميته الاقتصادية |
| 21 | | المطلب الاول: تعريف ميزان المدفوعات ومكوناته. |
| 21 | | الفرع الاول: تعريف ميزان المدفوعات. |
| 22 | | الفرع الثاني: مكونات ميزان المدفوعات. |
| 22 | | اولا: حساب العمليات الجارية. |
| 23 | | ثانيا: حساب تحويلات رأس المال: |
| 23 | | ثالثا: حساب حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل: |
| 23 | | رابعا: حساب حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل: |
| 24 | | خامسا: حساب التعديلات أو السهو الخطأ |
| 24 | | المطلب الثاني: أهمية وأهداف ميزان المدفوعات في الاقتصاد الوطني. |
| 24 | | أولا: أهمية ميزان المدفوعات |
| 25 | | ثانيا: أهداف ميزان المدفوعات |
| 26 | | خلاصة الفصل: |
| 28 | | المبحث الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر 2000-2022 |
| 28 | | المطلب الاول: السياسة النقدية المتبعة واستراتيجية سعر الصرف |
| 28 | | الفرع الأول: مبادئ قانون النقد و القرض |
| 28 | | الفرع الثاني: اهم وظائف بنك الجزائر في مجال الصرف |
| 29 | | الطلب الثاني: سياسة سعر صرف الدينار خلال الفترة 2000-2015 |

| | |
|----|---|
| 30 | الفرع الاول : الوضعية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2000-2015..... |
| 30 | الفرع الثاني:تحليل تطور سعر صرف الدينار خلال الفترة 2000-2015 |
| 36 | المبحث الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري 2000-2022 |
| 36 | المطلب الاول: مكونات ميزان المدفوعات |
| 37 | الفرع الاول: الحساب الجاري (حساب العمليات الجارية) |
| 37 | الفرع الثاني: حساب رأس المال |
| 37 | الفرع الثالث: حساب التسويات الرسمية..... |
| 38 | الفرع الرابع : فقرة السهو و الخطأ..... |
| 38 | المطلب الثاني: تحليل مكونات ميزان المدفوعات الجزائري (2000-2022)..... |
| 38 | الفرع الاول: الحساب الجاري..... |
| 38 | اولا : الميزان التجاري..... |
| 38 | ثانيا : ميزان الخدمات |
| 39 | ثالثا:ميزان التحويلات الجارية..... |
| 39 | الفرع الثاني: الحساب الرأسمالي و المالي..... |
| 39 | أولاً- الاستثمار الاجنبي المباشر |
| 39 | ثانيا- الاستثمارات الحافظة..... |
| 39 | المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على تطور ميزان المدفوعات..... |
| 41 | الفرع الاول: تأثير سعر الصرف على الصادرات..... |
| 41 | الفرع الثاني: تأثير سعر الصرف على الواردات..... |
| 41 | الفرع الثالث: التضخم..... |
| 42 | الفرع الرابع: تغيرات اسعار الفائدة..... |

| | |
|---------|--|
| 44..... | المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في حساب رأس المال |
| 44..... | الفرع الاول : درجة تطور النظام المالي..... |
| 45..... | اولا: مدى تطور الاسواق المالية..... |
| 45..... | ثانيا: تطور النظام المصرفي..... |
| 45..... | ثالثا:مدى مرونة القوانين والتشريعات المنظمة..... |
| 45..... | الفرع الثاني: مدى توافر فرص الاستثمار..... |
| 46..... | الفرع الثالث: مستوى معدل التضخم..... |
| 47..... | خلاصة الفصل..... |

الجانب التطبيقي : أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة:

2000-2022

| | |
|---|---|
| -2000 | المبحث الأول: دراسة تطور سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000- |
| 50..... | (2022)..... |
| 50..... | المطلب الأول: سياسة سعر الصرف في الجزائر..... |
| 52..... | المطلب الثاني: دراسة تطور المتغير التابع..... |
| 54..... | المطلب الثالث: دراسة تطورات سعر الصرف (المتغير المفسر)..... |
| المبحث الثاني: قياس اثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة | |
| 58..... | (2000-2022)..... |
| 59..... | المطلب الأول: التعريف بمتغيرات النموذج (صياغة النموذج)..... |
| المطلب الثاني: تقدير نموذج الدراسة باستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS) واختبار | |
| 60..... | الفروض..... |
| 60..... | المطلب الثالث: تقييم وتفسير النموذج اقتصاديا وإحصائيا..... |

| | |
|---------|------------------------|
| 65..... | خلاصة الفصل |
| 66..... | خاتمة |
| 69..... | قائمة المصادر والمراجع |
| 75..... | فهرس الجداول و الاشكال |
| 77..... | فهرس المحتويات |
| 82..... | الملخص |

الملخص

يعتبر سعر الصرف حلقة الوصل للتبادل الدولي المعاصر الذي عرف انفتاحاً وتطوراً بسبب تأثره بالعملة الاقتصادية، ونظراً لخصوصية الاقتصاد الجزائري باعتماد شبه تام لصادراته على المحروقات المقومة بالدولار الأمريكي والحجم الكبير لوارداته المقومة بالايورو زادت أهمية سعر الصرف حيث أصبح يمثل محركاً أساسياً لعمليات التبادل التجاري وحركة رؤوس الاموال محلياً ودولياً، ومؤشراً على تنافسية الدولة واداة لسياستها النقدية. وعليه كان له علاقة وطيدة مع ميزان المدفوعات الذي يمثل جميع المعاملات والمبادلات بين اطراف من دول مختلفة خلال فترة معينة، لتظهر لنا القوة المحددة لسعر الصرف من خلال الطلب والعرض على العملات وهيكل التجارة الخارجية والتدفقات الراسمالية. كل هذا من اجل تحقيق الأهداف وتصحيح الاختلالات.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، ميزان المدفوعات، الدينار، الدولار، الصادرات، الواردات

Abstract

The exchange rate is the link to contemporary international exchange, which has been open and developed because of its impact on economic globalization, and given the peculiarity of the Algerian economy by relying almost entirely on its exports on hydrocarbons denominated in US dollars and the large volume of its imports denominated in euros, the importance of the exchange rate has increased. It has become an essential engine of trade, the movement of capital domestically and internationally, an indicator of the competitiveness of the country and a tool for its monetary policy. It was therefore closely related to the balance of payments, which represents all transactions and exchanges between parties from different countries during a given period, to show us the specific strength of the exchange rate through demand and supply of currencies, the structure of foreign trade and capital flows. All this in order to achieve goals and correct imbalances.

Keywords: exchange rate, balance of payments, dinar, dollar, exports, imports